الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٢٥**

الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البندان ٦٣ و ١٣ من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

تقرير الأمين العام (A/67/204)

(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام (A/67/205)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أيما تشريف أن أخاطب الجمعية العامة هذا الصباح تأييدا لزيادة انخراط الأمم المتحدة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. أعتقد أن ضمان تنمية أفريقيا ينبغي أن يكون مهمة استراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تمثل برنامجا رائعا يمكننا معا من المضي قدما به لأنه أثبت نفسه بوصفه شريكا دوليا ذي مصداقية حقا في توفير إطار لرؤية وسياسة واقعيتين لتجديد وتنمية القارة في القرن الحادي والعشرين. وبوصفي رئيسا للجمعية العامة، أؤيد تأييدا كاملا عمل الشراكة الجديدة بوصفه مخططا ذي ملكية وقيادة إفريقيين من أجل المستقبل.

وبصفتي المهنية السابقة، تشرفت بالسفر إلى أفريقيا في ٤٠ مناسبة مختلفة تقريبا في زيارات ثنائية أو لحضور اجتماعات ومؤتمرات قمة وزارية عقدها الاتحاد الأفريقي. وفي رأيي إن أفريقيا لديها إمكانية وطاقة هائلتين. وقد أظهرت تصميما كبيرا على التغلب على عقبات هائلة، بما في ذلك قرون من الاستغلال الفريد في حوليات التاريخ البشري.

وفي الوقت الذي تحتفل فيه دول أفريقية عديدة في العقد الخامس من الاستقلال، أود أن أتأمل للحظة في الدور الذي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

قامت به حركة عدم الانحياز مع القارة في سعيها إلى تأكيد كرامتها على المسرح العالمي. وربما ما من إنجاز في السياسة الخارجية في تاريخ دولتي يوفر لي ذلك القدر من الفخر كما وفره الدور الذي قمنا به في حركة عدم الانحياز. وبالنسبة لي فإن القمة الافتتاحية التي انعقدت في لعام ١٩٦١ في بلغراد تمثل اللحظة التي أصبح فيها تمكين الأغلبية من الجنس البشري أمرا لا يمكن عكس مساره. وعندما انبثقت الحركة أكدت الهدف من إنشاء ما سمي أولا بإعلان بلغراد ”نظام جديد يرتكز على التعاون بين الدول، ويقوم على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية من أجل تعزيز الازدهار“.

لقد احتفظت بهذه التركة في مكان عزيز في قلبي طيلة مدة عملي حتى الآن. وبوصفي رئيسا للجمعية العامة، أود أن أواصل البناء على هذه الطريقة المتمثلة في الاشتراك مع أفريقيا، وتشجيع الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية. وقد أصبحت الأمم المتحدة جهة فاعلة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق الإمكانية السياسية والاقتصادية الكاملة للقارة، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى العمل الشاق الذي قام به الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا.

انتهت ثمان سنوات من الانتقال السياسي في الصومال بانتخاب السيد حسن الشيخ محمد رئيسا، مما فتح مرحلة جديدة من بناء السلام في البلد. ويقوم حاليا السودان وجنوب السودان بالتفاوض على طائفة من الاتفاقات لتطبيع علاقاتهما بالكامل. وهذان اتجاهان يبعثان على التشجيع، والحمد لله أن هناك العديد من تلك الاتجاهات.

ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية والإنسانية الخطيرة في منطقة الساحل لا تزال تبعث على الجزع حقا. وأعتقد أنها تتطلب اهتمامنا العاجل. لقد اعتمدت الأمم المتحدة مؤخرا خطة عمل مرنة للساحل. وكانت الغاية من دمج الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل تمكين المنطقة من التغلب على النمط المتمثل في تكرار وزيادة حدة الأزمات الحادة.

إن أحد أكبر المخاطر يتمثل في الانفصال. ففي مالي استولى الإرهابيون على بعض أجزاء من الأراضي في شمال البلاد، مشردين مئات الألوف ومقوضين استقرار البلدان المجاورة. ويتعين علينا أن نؤيد تأييدا قويا سيادة مالي وسلامتها الإقليمية، وكذلك كل دولة عضو أخرى. وهذا يشمل بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وهي منطقة تبعث على القلق أيضا. ومع كل الاحترام للجهود الراهنة الرامية إلى التغلب على الأزمة، لا أعتقد أننا نكرس قدرا كافيا من الموارد للتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه ذلك الجزء من العالم. وبوصفي رئيسا، سوف أعمل مع جميع ذوي المصالح المعنيين للمساعدة في توليد الإرادة السياسية اللازمة لإحلال السلام والأمن بالكامل.

إن الأهداف الإنمائية للألفية لا بد من أن تظل في قلب رؤيتنا المشتركة من أجل قيام أفريقيا مزدهرة وسلمية وعادلة. ونستمع إلى تنبؤات مفادها أن عددا من البلدان لن يتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي المحدد بحلول عام ٢٠١٥. بيد أنني أعتقد أنه بمضاعفة جهودنا لا يزال بالإمكان تحقيق الأهداف إلى حد كبير. وأتوق إلى الاستماع من الوفود الأفريقية عما يمكن للجمعية العامة أن تفعله لتكفل الإسراع في إحراز التقدم خلال السنوات الثلاث المقبلة. وفي رأيي، أن إحدى أهم المسائل التي نواجهها، تتمثل في كيفية التغلب على عدم الوفاء بالالتزامات النقدية وفقا لما نص عليه القرار ٢٩٣/٦٦.

كما يتعين علينا أن نظل ننظر في الأجل الطويل. لذلك سيتعين على الجمعية العامة التركيز على ما بعد خطة ٢٠١٥، لا سيما أنها تنطبق على أفريقيا. وقد أنيط بهذه الهيئة تنفيذ ما اتفق عليه قادة العالم في حزيران/يونيه في ريو دي جانيرو

بالبرازيل. وبوصفي رئيسا سوف أسرع في الإعدادات للمنتدى الرفيع المستوى المزمع عقده في بداية الدورة الثامنة والستين. كذلك سوف أشترك مع الدول الأعضاء في تشكيل فريق عامل ليقوم بوضع قائمة بالأهداف الإنمائية المستدامة ليجري النظر فيها واعتمادها في جلسة عامة.

إن الشواغل الأفريقية، وكذلك شواغل بقية العالم النامي ينبغي أن تكون في صدارة جدول الأعمال، بما في ذلك تلك التي تقع ضمن مجالات التركيز الستة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بدءا بتوظيف الشباب وتوسيع الهياكل الأساسية. أود أيضا أن أشدد على أهمية ضمان أن تعزز وتكمل جهودنا وجهود الفريق الرفيع المستوى المؤلف من الشخصيات البارزة الذين عينهم الأمين العام من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بعضها البعض بصورة متبادلة.

وما من شك في أن الأمر سيقتضي موارد إضافية لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) تنفيذا ناجحا. وسوف أعمل على ترتيب أولويات إنشاء عملية حكومية دولية، في إطار الجمعية العامة ووفقا للولاية التي أنيطت بهذه الهيئة في ريو، لوضع توصيات بشأن خيارات لاستراتيجية تمويل فعالة. أعتقد أن التحرك قدما في التعهد الشجاع الذي توخاه مؤتمر ريو+٢٠ ليس عنصرا مكملا فحسب، بل سوف يعزز بصورة حاسمة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في السياق الأفريقي.

إن عددا من البلدان الأفريقية وقعت ضحايا نتيجة تأثرها بشدة بالأزمة الاقتصادية العالمية. وعلى الرغم من هذه الحقيقة المؤلمة ما برحت معدلات النمو في أجزاء عديدة من القارة مرنة. وطيلة عدة سنوات خلت، تم توسيع نطاق التجارة والاستثمار، وتم بناء الأسواق الداخلية على طول القارة وعرضها، وقد تحسنت مؤشرات الاقتصاد الكلي. ووفقا لأي معيار فإن هذا التقدم غير مسبوق ورائع.

ومع ذلك يقتضي الأمر فعل المزيد في عدد من المجالات. وذلك يشمل إيجاد حلول لتقليل الفوارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن والريف، والمعالجة الصحيحة لتزايد التباين بين اقتصادات القارة. وحتى أكون أكثر تحديدا، أعتقد أنه ينبغي لمختلف آليات المساعدة أن تجسد بصورة وثيقة برنامج الشراكة الجديدة وبرامج فرادى الدول الأعضاء الأفريقية. ولا بد من الاستماع إلى اصوات المحتاجين بصورة مدوية وواضحة. وما يقولونه يجب أن يكون مشاعل هامة نهتدي بها في طريقنا إلى الأمام.

ولسد الفجوة بين الوعد الذي قطع لأفريقيا والحقيقة على أرض الواقع، أعتقد أنه يتوجب على الأمم المتحدة أن تواصل إعطاء أولوية للاحتياجات الفردية للقارة.

و يلزم أن تصبح وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وكياناتها منخرطة، على نحو لم يسبق له مثيل، في مهمتنا لدعم الدول الأفريقية في إطلاق إمكانياتها الكاملة. وأرى أن المصداقية الشاملة لهذه المنظمة قد تصمد أو تنهار رهنا بما إذا كان في وسعها للمساعدة في تحقيق ما وصفه ذات مرة أحد أعظم رجل الدولة الأحياء في العالم، نيلسون مانديلا، بحلمه رؤية أفريقيا تنعم بالسلام مع نفسها، وحلم تحقيق الوحدة بحيث يتكاتف القادة الأفارقة في جهودهم لحل مشاكل هذه القارة بصورة نهائية.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس – صديقي العزيز فوك يريميتش – أود أن أشيد بالأمين العام، السيد بان كي – مون، على تقريريه اللذين يوجهان أعمالنا اليوم، وان أرحب بالسيد ماجد عبد العزيز، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي أتمنى له كل النجاح في دوره الجديد.

إن التقريرين المعروضين علينا (A/67/204 و A/67/205) يستكمل كل واحد منهما الآخر، نظرا لأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتضمن بعض العناصر الهامة في ما يتعلق بمسألة تعزيز التنمية والسلام المستدامين في أفريقيا. وفضلا عن ذلك، يشكل تحسين الصحة العامة، لا سيما بمكافحة آفة الملاريا، إسهاما حيويا في تعزيز رفاه الشعوب وإرساء الأساس للتنمية المستدامة.

وفي ذلك الصدد، مما يحظى بالترحيب على وجه الخصوص في نهاية الدورة الأخيرة، أن الجمعية العامة اتخذت بتوافق الآراء القرار ٢٩٣/٦٦، الذي ينشئ آلية رصد لاستعراض الالتزامات التي قطعت نحو التنمية في أفريقيا. ومن الطبيعي في إطار الأمم المتحدة – وهي بطبيعتها أكثر المنتديات المتعددة الأطراف شمولا وشرعية – انه يمكن ضمان اتساق جميع العمليات التي تنشر على نطاق العالم وبشكل متعدد الأطراف من أجل تحقيق التنمية، وبالأخص لصالح أفريقيا. وضمن تلك المبادرات، تتبوأ الشراكة الجديدة مكانة خاصة، لكونها تمثل رؤية أفريقية جماعية للتنمية ولإدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي.

وفي عام ٢٠١١، وبالرغم من الأزمة العالمية، تميزت القارة الأفريقية بكونها إحدى المناطق التي حققت معدلات نمو مستمر في العالم. وكانت مجلة الايكونميست على حق حين كرست عددا خاصا لموضوع ”صعود أفريقيا“ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. والواقع، حين ينظر المرء إلى المستقبل، يرى أن الأفاق الاقتصادية لا تزال تدعو إلى التفاؤل بالرغم من حالات التفاوت الإقليمية الهامة.

وأفريقيا أكثر قارة فتية في العالم في ما يتعلق بمتوسط عمر سكانها، الذين يزدادون بسرعة وسيصل عددهم إلى بليونين في عام ٢٠٥٠، حينما سيكون عمر الأغلبية دون ٢٥ عاما. ومن المؤكد أن الحالة تمثل تحديا كبيرا، ولكنها أيضا فرصة هائلة. ولذلك، لا بد أن يظل تشجيع التوظيف اللائق، وبخاصة للشباب، عنصرا رئيسيا في الاستراتيجيات التي تنفذها الشراكة الجديدة. وهذا أيضا السبب وراء أن تظل لكسمبرغ، ولعدة سنوات، تركز بشكل خاص على بناء القدرات والتدريب المهني للشباب في برامجها للتعاون الإنمائي للقارة الأفريقية.

ويبين التقرير المعروض علينا التقدم الكبير الذي أحرزته الحكومات الأفريقية في التطبيق القطاعي للشراكة الجديدة. وفي ذلك السياق، أشير على وجه الخصوص إلى الحوكمة، حيث يشارك عدد متزايد على الدوام في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وبالتوازي، يحرز تقدم هام في مجال البنية التحتية بغية تعزيز التكامل الإقليمي، وفي ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكسمبرغ تدعم بفعالية برامج الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تحسين القدرة على الاتصال عن طريق الانترنت التي تربط جميع العواصم والمراكز السكانية في القارة، فضلا عن مبادرات تعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا.

ونشيد بكون العديد من البلدان الأفريقية لا تزال تحرز تقدما نحو الهدف المتمثل في تخصيص ١٠ في المائة من ميزانياتها للزراعة، وفقا لأحكام إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي. وتسهم تلك الجهود الكبيرة إسهاما مباشرا في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبخاصة نحو تحقيق الهدف ١، المتمثل في تخفيض عدد من يعانون من الجوع إلى النصف.

وتتبع الشراكة الجديدة، باعتبارها أداة متعددة الأطراف، منطقا يستند إلى مبادئ المساءلة المتبادلة والشراكة، بالتأكيد إلى الالتزامات التي قطعها الشركاء الإنمائيون والبلدان الأفريقية على السواء.

وأود أن أؤكد على أن مكافحة الفقر إحدى الأولويات المعلنة للكسمبرغ. فمنذ عام ٢٠٠٠، وصلت لكسمبرغ إلى الغاية التي حددتها الأمم المتحدة بتكريس ما لا يقل عن نسبة

٧,٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، تجاوزت المساعدة الإنمائية الرسمية عتبه نسبة واحد في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وحكومة لكسمبرغ عازمة على المحافظة على ذلك المسعى، بالرغم من القيود المتعلقة بالميزانية. وتعود المساعدة التي نقدها بالفائدة على أقل البلدان نموا على وجه الخصوص. ومرة أخرى في هذا الصدد تجاوزنا الغاية التي حددتها الأمم المتحدة بتخصيصنا أكثر من ٢٠,٠ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، ومعظمها – كما هو معروف – في أفريقيا.

ويؤكد التقرير عن أسباب النزاع وتشجيع التوصل إلى حلول سلمية وتحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا على أن القارة أظهرت نتائج متفاوتة في العام الماضي. وشاب عدد من الأزمات الخطيرة اتجاها شاملا كان في أحوال أخرى ايجابيا. ويشدد التقرير، بأخذه بعين الاعتبار الحركات الشعبية التي انطلقت في العام الماضي في شمال أفريقيا، على الالتزام بايلاء اهتمام جديد لنماذج الحوكمة والتطور الديمقراطي، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع التي تمنح أولوية لإيجاد فرص العمل اللائقة.

وأود أن أركز بشكل خاص على واحد من جوانب تقرير الأمين العام، وهو تحديدا، الإقصاء. ويشكل الإقصاء أحد الأسباب الرئيسية للنزاع وهو يعيق التنمية المستدامة. وقال رئيسنا ذلك في هذه القاعة ذاتها في المناقشة العامة حينما ذكر انه ”لا بد لضمان السلام الدائم من معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.“ وعلى وجه الخصوص، أورد ضمن تلك الأسباب الجذرية ”التفاوتات الاجتماعية الناجمة من استمرار الفقر“ (A/67/PV.9، صفحة ١٤). ولكسمبرغ تؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام التي تشجع الحكومات الأفريقية، بمساعدة منظومة الأمم المتحدة، على دراسة وتنفيذ سياسات تشاركيه ومنصفة تؤدي إلى خفض حالات التفاوت في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية، لا سيما للشباب والنساء والفئات المهمشة الأخرى.

وللعديد من الأعوام ظلت لكسمبرغ، من جانبها، تدعم المبادرات التي يقدمها المجتمع المدني الأفريقي وتهدف إلى ضمان مشاركة المواطنين الفعالة من جانب الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب. وزادت تجربة لكسمبرغ في لجنة بناء السلام تعزيز اقتناعنا بان التوصية تكتسي أهمية مماثلة لجهود بناء السلام، بغية تجنب العودة مجددا إلى أعمال العنف.

وتشيد لكسمبرغ بالجهود المبذولة في مكافحة الملاريا. ولا بد أن يكون هدفنا القضاء الكامل عليها في جميع البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥، طبقا للقرار ٢٨٩/٦٦، الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الماضية، وكانت لكسمبرغ أحد مقدميه. فالوقت قصير. وبغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يلزمنا تجديد الالتزام من جانب جميع أصحاب المصلحة، في إطار نهج عالمي ومتسق.

وتستجيب لكسمبرغ لذلك النداء بمنح أولوية لتعزيز النظم الصحية في البلدان الشريكة في سياساتها للتعاون الإنمائي. ونحن نستكمل ذلك النهج بالشراكة مع أصحاب المصلحة المتعددي الأطراف مثل منظمة الصحة العالمية، التي ندعم أنشطتها لمكافحة الملاريا وبرنامجها لبحوث أمراض المناطق المدارية بتقديم مساهمة سنوية مقدراها ٣ ملايين يورو.

وبالمثل، فإن تبرعنا السنوي لميزانية الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يصل إلى ٢,٥ مليون يورو, ويتعين علينا أن نكون خلاقين ومبتكرين، ليس في ما يتعلق بتمويل إمكانية الحصول على الوقاية والعلاج من الملاريا فحسب، ولكن أيضا حتى لا يغيب عن بالنا السياق الأوسع الذي يتطور المرض فيه وحتى نعزز النظم الصحية الوطنية بطريقة مستدامة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن التزام لكسمبرغ تجاه أفريقيا هو دليل على إيماننا بضرورة اعتماد نهج كلي ومتعدد الأبعاد، يراعي قضايا التنمية وقضايا بناء السلام والقضايا ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن ندرك الصلات الوثيقة بين والأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وجميع هذه العناصر تستحق تركيزا واضحا فيما نشرع معا في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيدة كاور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في مناقشة اليوم بشأن بندي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي، وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية. وأود أن أعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام لتقاريره الحسنة التوقيت والزاخرة بالمعلومات للغاية عن بندي جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم (A/67/204 و A/67/205).

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) توفر كلا من الرؤية والإطار الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. والهند تشيد بالتقدم الذي أحرزته أفريقيا في تنفيذ أولويات النيباد على مدى السنوات ال ١٠ الماضية من خلال مبادرات متعددة القطاعات في مجالات الزراعة والبنية التحتية والصحة والتعليم والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والبيئة.

ومع ذلك، ورغم هذه الخطوات الإيجابية الواسعة، لا تزال هناك تحديات خطيرة يتعين التصدي لها قبل أن تتمكن القارة الأفريقية من تحقيق التنمية الشاملة والازدهار. فلا يزال الفقر المدقع والجوع وعدم كفاية التغذية والصراعات وغيرها من العلل تكبل الإمكانات الهائلة للشعوب الأفريقية. ولذلك، من المهم أن نقر بأن التصدي لاحتياجات وتحديات التنمية في أفريقيا يتطلب التزاما ثابتا تدعمه إجراءات حازمة، ليس من داخل أفريقيا فحسب، ولكن، وبنفس القدر من الأهمية، من خارج القارة.

ولا بد أن يظل المجتمع الدولي حازما في دعمه لأفريقيا من خلال التعاون المتواصل، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والموارد وتهيئة بيئة دولية مواتية. وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإنه بينما جاءت نسبة من إجمالي مخصصات المعونة العالمية في عام ٢٠١١ من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن نصيب أفريقيا لا يزال دون تغيير تقريبا إذ لم يتجاوز ٣٧ في المائة. بل أن أفريقيا لم تتلق حتى الآن سوى نصف الزيادة التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة الثماني في غلن إيغلز. ولذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يعالج على وجه السرعة هذه الفجوة التي تفصل بين الوعد والإنجاز. وفي أوقات عدم اليقين السياسي والانهيار الاقتصادي هذه، يتوجب على شركاء القارة في التنمية أكثر من أي وقت مضى مواصلة المسيرة ومساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية.

ترتكز العلاقات بين الهند وأفريقيا إلى أسس تاريخية راسخة وقد نمت على مر العقود لتصبح واحدة من أكثر الشراكات إنتاجية ودواما. ولقد نشأت عن تجاربنا التاريخية المتماثلة رؤية مشتركة للعالم. ومنح فهم ومراعاة كل طرف لمكامن قوة واحتياجات وقيود الطرف الآخر شراكتنا قوة ومرونة دائمين. والهند تسير اليوم على مسار النمو الاقتصادي السريع. وتشهد أفريقيا أيضا مرحلة نهضة قوية. ويوجد بعض من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم في أفريقيا وقد حبا الله أفريقيا بسكان شباب يتصفون بالدينامية. ولذلك، فقد حولنا، بالتعاون مع أصدقائنا الأفارقة، صلاتنا القديمة والتقليدية إلى علاقة دائمة ومتعددة الأبعاد.

وشراكتنا مع أفريقيا متوائمة مع الأولويات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أهداف التنمية في أفريقيا، وهي مبنية على أسس من المساواة المتبادلة والمنفعة المشتركة. وفي مؤتمر القمة

الثاني للمنتدى المشترك بين الهند وأفريقيا في عام ٢٠١١، التزمت الهند بتخصيص خمسة بلايين دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة في صورة اعتمادات ائتمانية لمساعدة شركائنا الأفارقة على تحقيق أهدافهم الإنمائية. وتعهدنا أيضا بتقديم ٧٠٠ مليون دولار إضافية لإنشاء مؤسسات وبرامج تدريب جديدة بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته. وقررنا أيضا دعم مد خط جديد للسكك الحديدية بين إثيوبيا وجيبوتي بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، تمشيا مع أولوية النيباد المتمثلة في تطوير البنية التحتية.

وفي أعقاب نجاح مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا، نعمل على إنشاء جامعة افتراضية مشتركة بين الهند وأفريقيا، ستساعد على تلبية جانب من الطلب في أفريقيا على الدراسات العليا في المؤسسات الهندية. ونحن نتيح ١٠ ٠٠٠ منحة دراسية جديدة للالتحاق بالجامعات حصرا للطلاب الأفارقة. وإجمالي التزامنا حتى عام ٢٠١٤ من المنح الدراسية للطلبة الأفارقة، بما في ذلك في إطار برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، يزيد عن ٢٢ ٠٠٠ منحة. ولتعزيز تدفقات التجارة والاستثمار، دشنا في أيار/مايو مجلس الأعمال المشترك بين أفريقيا الهند الذي تشمل قطاعاته الأساسية للتعاون الزراعة والتصنيع والمستحضرات الصيدلانية والمنسوجات والتعدين والبترول والغاز الطبيعي والخدمات القائمة على تكنولوجيا الإنترنت والخدمات المالية، بما فيها التمويل المتناهي الصغر، والطاقة والطرق والسكك الحديدية.

وبالنظر إلى الإمكانات الهائلة غير المستغلة، رفعنا هدفنا للتجارة الثنائية من الهدف المحدد سابقا وهو ٧٠ بليون دولار إلى ٩٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نتيح بالفعل إمكانية الوصول إلى الأسواق للبضائع الواردة من ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص ويغطي ذلك ٩٤ في المائة من بنود التعريفات الجمركية الهندية ويوفر معاملة تفضيلية في الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبنود التعريفات الجمركية التي تشكل ٩٢,٥ في المائة من الصادرات العالمية لأقل البلدان نموا مجتمعة. وعلاوة على ذلك، وفي إطار مرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للصندوق الاستئماني للتخفيف من حدة الجوع والفقر، أنجزنا العديد من المشاريع الناجحة في بوروندي والرأس الأخضر وغينيا – بيساو وسيراليون لتدعيم البنية التحتية وبناء القدرات.

وتشمل الشراكة في مجال بناء القدرات بين الهند وأفريقيا تدريب الاختصاصيين الطبيين على مكافحة أوبئة مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والسل. ولقطاعنا الخاص استثمارات كبيرة في مرافق تصنيع الأدوية في العديد من البلدان الأفريقية. ونحن ملتزمون بالقضاء الكامل على الملاريا ونود أن نشكر الأمين العام على اعتماده لذلك بوصفه إحدى أولوياته الرئيسية.

ومشاركة الهند مع أفريقيا مبنية على تركيز قوي على بناء القدرات بصورة شاملة والمساهمة في تنمية الموارد البشرية وتيسير زيادة التعاون بين البلدان الأفريقية. وقد أعدنا توجيه صلات الصداقة القديمة بيننا لتلبية التطلعات المعاصرة لشعوبنا ونبني شراكة توصف على نحو متزايد بأنها منارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بل أن ثمة إمكانية لأن تعزز هذه الشراكة نظم الحوكمة العالمية وأن تضفي طابعا ديمقراطيا على المؤسسات المتعددة الأطراف.

في الختام، أود أن أقتبس من كلام رئيس وزراء بلدي، السيد مانموهان سينغ:

”غالبا ما يوصف القرن الحادي والعشرين بأنه قرن آسيا. والهند ترغب في رؤية القرن الحادي والعشرين بوصفه قرن آسيا وأفريقيا، مع عمل شعب القارتين سويا من أجل تعزيز العولمة الشاملة. وغيرت الأحداث

في الهند وأفريقيا وجه العالم في منتصف القرن العشرين. واليوم، لدينا فرصة ثانية لتولي زمام مصيرنا وإعطاء معنى جديد لمفهوم التنمية المستدامة العادلة والملائمة للبيئة‘‘.

السيد مَعلِم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): رغم انصرام قرن من التقدم العلمي، فيما يخص علاج طفيليات الملاريا وفهمها والوقاية منها، وطرق توالدها، فإنها لا تزال أحد أشد الأمراض وطأة في العالم. ويتركز مرض الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويصيب بشكل غير متناسب الفقراء في المناطق الريفية. وتزاول الأسر الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غالبا الإنتاج الزراعي. ولعدوى الملاريا تأثير سلبي كبير على هذه الأسر الزراعية، لأن علاجها مكلف، وتلحق الضرر بإنتاج الأسر، بسبب نقص اليد العاملة. ولا تزال الملاريا في تنزانيا، تشكل أحد التحديات الصحية الرئيسية. وتعد في البر الرئيسي التنزاني، السبب الأساسي لدخول المرضى للمستشفيات وعلاجهم خارجها، لدرجة أن ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من جميع الزيارات الخارجية للمرضى، مردها الملاريا. ويموت الناس يوميا جراء الملاريا، خصوصا الأطفال والنساء الحوامل.

وبذلت حكومتنا العديد من الجهود من أجل التصدي للملاريا. ونجحنا في الفترة بين عام ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٢، في الحد من انتشار الملاريا بين الأطفال الصغار بنسبة ٤٤ في المائة. وفي زنجبار، تقترب الوفيات الناجمة عن الملاريا من الصفر. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في زنجبار، في الحفاظ على ذلك الإنجاز. وفيما يخص البر الرئيسي التنزاني، فإننا نستنسخ دروسا استخلصناها في زنجبار، من خلال رش أماكن توالد طفيليات الملاريا بالمبيدات الحشرية، وتوفير ناموسيات معالجة بمبيدات مديدة المفعول، في كل سرير، وتوفير علاج مبكر للمصابين، فضلا عن المراقبة والرصد بهدف الوقاية من عودة ظهور المرض والأوبئة.

وقد سجلنا تقدما كبيرا فيما يخص توفير الناموسيات المعالجة بمبيدات مديدة المفعول. بغية تغطية كل مكان للنوم بناموسيات معالجة بمبيدات، في أقرب وقت ممكن، اتخذت الحكومة قرارا مدروسا يتضمن منح ناموسيات مجانية لجميع الأطفال، ومن ثم لكل أسرة. وأدى هذا التقدم، المقترن بتطبيقات مستهدفة للرش الموضعي للأماكن المغلقة والزيادات المتواضعة فيما يخص الوصول إلى العلاج الوقائي المتقطع، واختبارات التشخيص السريع، وخليط الأدوية الذي يقوم أساسا على مادة أرتميسينين، إلى تخفيضات ملحوظة في معدلات حالات الإصابة بالملاريا وحالات دخول المستشفيات والوفيات.

في مجال مكافحة الملاريا، نعلم سلفا التدخلات والوسائل المطلوبة. ونعلم أيضا ما يصلح وما لا يصلح. ومن المهم اتباع توصيات منظمة الصحة العالمية، بخصوص حظر استخدام العلاجات الأحادية، على الرغم من أن ذلك يتطلب توفير خليط الأدوية بأسعار معقولة. في تنزانيا، فإن خليط الأدوية الذي يقوم أساسا على مادة أرتميسينين، متاح في القطاع العام، بدون مقابل للنساء الحوامل والأطفال، وبأسعار معقولة لبعض الفئات الأخرى. في القطاع الخاص، فإن سعر دورة من العلاج مرتفع، مما يعد عائقا أمام الغالبية العظمى من المرضى الذين يتلقون العلاج في المراكز الصحية الخاصة. وفي ذلك الصدد، فإن الحكومة في شراكة مع مرفق توفير أدوية الملاريا بأسعار ميسورة، الذي هو آلية دعم من الصندوق العالمي، لدعم توفير خليط الأدوية الذي يقوم أساسا على مادة أرتميسينين، لكلا القطاعين.

في رأينا، ينبغي أن تنظر الحكومات في خفض الضرائب والرسوم الجمركية على الناموسيات وغيرها من المنتجات اللازمة لمكافحة الملاريا أوإلغائها، وذلك لتخفيض سعر

المنتجات للمستهلكين، وتنشيط التجارة الحرة في تلك المنتجات. وكانت تنزانيا أول بلد في أفريقيا يقوم بذلك. إن القضاء على هذه الضرائب والرسوم الجمركية يساعد على الحد من حالات تأخر الاستيراد، ويخفض الأسعار في القطاعين العام والخاص. والفائدة التي تعود بها الميزانية على الصحة، تفوق بكثير خسائر الإيرادات.

على الرغم من التقدم الإيجابي جدا الذي أحرزناه، فإن العديد من التحديات لا تزال قائمة. بالتأكيد، فإن النجاح في مكافحة الملاريا يتطلب أمرين: القيادة والموارد. ويوفر القادة الأفارقة، من خلال تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، القيادة ويعملون معا لمكافحة الملاريا. ومع ذلك، فإننا نواجه فجوة ضخمة في الموارد. إننا نعلم جميعا أن الملاريا مرض قابل للشفاء. ومع ذلك، في هذه المرحلة، انصب اهتمامنا بشكل صائب على الوقاية، لأنها أرخص وأسهل. ولكن إنشاء بنية تحتية لعلاج فعال أمر حاسم أيضا. ويشكل الحصول على علاج فوري وفعال، عنصرا أساسيا لتحقيق النجاح في مكافحة الملاريا. ويعني ذلك الوصول، وجود مرافق رعاية صحية وكذلك عاملين في مجال الرعاية الصحية، لتشخيص المرض وتقديم الدواء. وهنا تكمن مشكلتنا. إن معظم حكوماتنا في العالم النامي، ليس لديها القدرة على ضمان الحصول على العلاج لغالبية الناس، لا سيما في المناطق الريفية، حيث يعاني الناس من الملاريا دون معرفتهم بذلك.

في غضون ذلك، شرعت الحكومة في برنامج شامل للتعامل مع مسألة الحصول على الرعاية الصحية. كما نقوم ببناء مستوصف في كل قرية ومركز للرعاية الصحية في كل حي. وسيكون هذا البرنامج بالتأكيد أساسيا لنجاح جهودنا فيما يخص مكافحة الملاريا، لأنه سوف يضمن تقديم تشخيص وعلاج مبكرين. في نهاية المطاف، وكما نعلم جميعا، تحتاج هذه البرامج إلى موارد ضخمة، ولا تستطيع الحكومة تنفيذها لوحدها. إننا بحاجة إلى دعم وشراكة المجتمع الدولي والقطاع الخاص.

ونحن بصدد الانتصار في المعركة ضد الملاريا. لأن ثلاث سنوات تفصلنا عن عام ٢٠١٥، يجب علينا بذل المزيد من الجهد للوصول إلى الأهداف التي وضعناها لأنفسنا، بل وحتى تجاوزها. لا يجب علينا أن نحقق التغطية الشاملة من خلال التدخلات الفعالة فقط، بل يجب علينا أيضا أن نعمل على إزالة العقبات والعراقيل التي تجعل جهودنا أقل فعالية. وينبغي لنا أن نجدد، التزامنا بأهداف أبوجا التي وضعناها لأنفسنا، بشكلين منفرد جماعي. كما يجب علينا أن نعمل بشأن توصيات منظمة الصحة العالمية المتعلقة بحظر تسويق واستخدام العلاجات الأحادية. كما يجب أيضا أن نجد سبلا لتسريع مشتريات الأدوية والسلع. في الواقع، يجب علينا أن نفعل ما في وسعنا لكسب المعركة ضد الملاريا. ونشكر أمانة تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، والمبعوث الخاص المعني بداء الملاريا ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والبنك الدولي على جهودهم فيما يخص مساعدة الدول الأعضاء على الإسراع في عملية الشراء. ونحن نحثهم على مواصلة بذل جهودهم.

السيد هاس (استراليا) (تكلم بالإنكليزية) : أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤسكم هذه المناقشة المشتركة. كما أشكر أيضا الأمين العام على تقريريه (A/67/205 وA/67/204).

من المناسب، ونحن نحتفل بأسبوع أفريقيا، واليوم الدولي للقضاء على الفقر، وحيث أننا نستهل العقد الثاني من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أن نذكر بالإنجازات المثيرة للإعجاب للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فيما يخص تعزيز التنمية والنمو في أفريقيا. كما حان الوقت أيضا للنظر في حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العديد البلدان، وهي مسألة، يركز عليها كثيرا رئيس الوزراء الأسترالي، بوصفه رئيسا مشاركا لفريق

الدعوة إلى الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمين العام. ويرتبط الأمن والتنمية كما نعلم ارتباطا وثيقا، ومن الضروري، ونحن نتطلع لصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، أن نحافظ على تركيز قوي على الدروس واحتياجات التنمية في أفريقيا.

إن أستراليا متفائلة للغاية بشأن أفريقيا. ونقر بتزايد دورها وقيادتها. وبوسع زعماء وشعوب أفريقيا الافتخار بأن ١١ اقتصادا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم، هي اقتصادات أفريقية.

وأستراليا شريك متنام لأفريقيا. وقد زادت مساعدتنا لأفريقيا بمقدار ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٧، وهي مستمرة في الازدياد. وينصب هذا التعاون الإنمائي على دعم الأولويات الأفريقية، بما في ذلك الأولويات التي يعرب عنها من خلال مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

وأستراليا تسعى إلى الإسهام العملي والمركز في المجالات التي تتمتع فيها بالخبرة والدراية: الزراعة والأمن الغذائي، وصحة الأم والطفل، والمياه والصرف الصحي، وإدارة المناجم وبناء القدرة في مجال الموارد البشرية. وكجهة مانحة متنامية، ندعم إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق في إطار نيباد وإدماجها في عمليات الاتحاد الأفريقي وهياكله. وتساعدنا النيباد في تحديد الأولويات والتنسيق مع المبادرات الأخرى في أفريقيا على المستويين الوطني والإقليمي. وعلى سبيل المثال، فإن برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشاملة التابع لنيباد يساعد أستراليا في التركيز على تقديم مساعدتنا في مجال الأمن الغذائي، والتنسيق مع الآخرين وتلافي الازدواجية.

وموجات الجفاف في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل لها عواقبها المدمرة. ونحن نشجع نيباد على العمل مع الحكومات الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل تطوير استراتيجيات جديدة للاستجابة لآثار تغير المناخ على إنتاج الغذاء ومواصلة بناء المنعة الطويلة الأجل في مواجهة الأزمات. وإجمالاً، فقد تعهدت أستراليا بما قيمته ١٥٠ مليون دولار من أجل تحسين الأمن الغذائي في أفريقيا، بما في ذلك من خلال المركز الاسترالي الدولي للأمن الغذائي، الذي من المقرر أن يفتتح مكتباً له في نيروبي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تانين (أفغانستان).

وأستراليا تدرك نعمة ولعنة الموارد الطبيعة. ونسعى إلى تشاطر الدروس التي تعلمناها، وذلك من خلال مبادرة التعدين من أجل التنمية التي اعتمدت لها أستراليا ١٢٧ مليون دولار، وتساعد من خلالها البلدان الأفريقية على تعظيم المنافع والفرص التي تتيحها قطاعات التعدين. وتعمل أستراليا أيضاً مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل النهوض بالرؤية التعدينية لأفريقيا ٢٠٥٠ والمساعدة في إنشاء المركز الأفريقي للتنمية التعدينية.

ومواصلة تعزيز آفاق التنمية في أفريقيا تتطلب شراكة أقوى من جانب المجتمع الدولي. وعلينا نحن الشركاء الدوليين أن نفعل ما نقوله. ولذلك، يسرنا إنشاء آلية مراقبة لاستعراض الالتزامات المقطوعة بشأن تنمية أفريقيا.

إن تحرير التجارة في المجال الزراعي ودعم التجارة على نحو فعّال سيساعدان أفريقيا على أن تخرج من الفقر. وأستراليا تشعر بالقلق لتعثر جولة الدوحة وستواصل العمل من أجل الخروج بنتائج طموحة وشاملة لتحرير التجارة الزراعية. ويمكن لنيباد أن تواصل القيام بدور مفيد في دعم تحسن التجارة داخل الأقاليم، التي ما زالت أرقامها متدنية للغاية. وندعم بالكامل أيضاً قيام النيباد بدور معزز في إجراء إصلاحات مناسبة لجذب استثمارات القطاع الخاص والشراكات بغية دعم تطوير البنى التحتية المطلوب بشدة.

أنتقل الآن إلى موضوع الملاريا. فبالرغم من التقدم المحرز مؤخراً، ما زال هناك أكثر من ٢٠٠ مليون حالة للإصابة

بالملاريا سنوياً. وأفريقيا هي الأكثر تضرراً. وتعمل أستراليا من أجل مساعدة الدول الأفريقية على مكافحة الملاريا، بما في ذلك من خلال دعمنا الدائم للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي أسهمت أستراليا فيه بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٤، وتعهدت بتقديم ١٧٠ مليون دولار أخرى حتى عام ٢٠١٥. كما أن الملاريا تقوض التنمية وتتسبب في معاناة بشرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يوجد قرابة ٣٠ مليون حالة سنوياً، وإننا نعمل من خلال شبكة القضاء على الملاريا في آسيا والمحيط الهادئ للتصدي لهذه الآفة.

والمكاسب التي حققها المجتمع العالمي في مجال مكافحة الملاريا معرضة للخطر. فمقاومة العقاقير المستخدمة في علاج الملاريا تظهر في منطقة نهر ميكونغ في جنوب شرق آسيا. وهذه العقاقير هي خط دفاعنا الأخير. فإن لم نعمل معاً سريعاً من أجل احتواء تلك المقاومة، هناك خطر حقيقي لانتشار الملاريا إلى خارج آسيا، وخسارة آلاف الأرواح. ومن مصلحتنا جميعاً أن نحتوي مقاومة العقاقير تلك. وهذا هو محور اهتمام مؤتمر دولي يعقد في سيدني في وقت لاحق من الشهر الحالي، ويستضيفه وزير خارجية أستراليا والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالملاريا.

وتحقيق القدرات التنموية لأفريقيا ومكافحة الملاريا يتطلبان جهوداً جماعية متزايدة تستفيد من مكامن القوة في الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والشراكات عنصر أساسي في تلك الجهود. ويمكن للجمعية أن تطمئن لوجود شراكة أسترالية قوية، إذ نعمل بصورة جماعية صوب تحقيق تلك الأهداف.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي، باسم المجموعة الأفريقية، بهذا البيان حول بنود ثلاثة فائقة الأهمية بالنسبة لسعي قارتنا من أجل السلام والتنمية.

تتزامن هذه المناقشة الهامة مع الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر. ولذلك، ينبغي أن تكون تذكرة قوية لنا جميعاً بأنه على الرغم مما تحقق من تقدم في انتشال الملايين من الفقر في شتى أنحاء العالم، ما زالت أعداد كبيرة جداً من بني البشر تعيش في ظروف الفقر المدقع. ولذلك، لا بد لنا من تكثيف جهودنا من أجل التنفيذ الكامل لتعهدات الأمم المتحدة لأفريقيا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق)، والإعلان السياسي بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا لعام ٢٠٠٨ (القرار ١/٦٣)، والوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية لعام ٢٠٠٩ (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق)، وإعلان اسطنبول المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في عام ٢٠١١، وأخيراً وليس آخراً، تنفيذ الوثيقة الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) لمؤتمر عام ٢٠١٢ المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

والمجموعة الأفريقية تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقاريره الموضوعية قيد النظر اليوم: ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد العاشر المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي“ (A/56/204) و ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/67/205). ويعبر هذان التقريران عن الجهود المتزايدة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال وكالة النيباد، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الجهات الإقليمية ودون الإقليمية الفاعلة في الميدان، بتنسيق ودعم من المستشار الخاص للأمين

العام المعني بأفريقيا ومكتبه. ومع ذلك، فإن المجموعة الأفريقية حريصة على رؤية بعض التقدم في محتوى التقارير. وبالفعل، فإن التقارير المقدمة للجمعية جاءت وصفية إلى حد كبير إلى يومنا هذا. وبالتالي، فإن المجموعة تشجع الأمانة العامة على استكشاف سبل تقديم تقارير أكثر تحليلاً وتقييماً في المستقبل، وذلك في ضوء الأهداف والغايات المحددة سلفاً.

وتعرب المجموعة الأفريقية أيضاً عن خالص تقديرها للأمين العام على قراره الحكيم بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة من خلال الإبقاء على مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا باعتباره مكتباً منفصلاً ومستقلاً داخل الأمانة العامة، عن طريق تعيين وكيل للأمين العام يتمتع بخبرة واسعة كمستشار خاص معني بأفريقيا.

ولا ريب في أنَّ هذا القرار سيُعزِّز التفاعل بين المجموعة الأفريقية ومنظومة الأمم المتحدة، عَبْر المستشار الخاص ومكتبه، لضمان الدعم المكثَّف من جانب المنظومة للجهود الأفريقية في مجالات التنمية والسلام والأمن. وتتوقَّع المجموعة الأفريقية أن يكون هذا الخطوة الأولى في سلسلة من القرارات، لتعزيز قدرة مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا على الاضطلاع بولايته الهامّة بفعالية.

وبينما تدخل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عقدها الثاني من التنفيذ، تبدو آفاق تنمية أفريقيا أكثر إشراقاً. فبتعزيز الإرادة السياسية، يمكن للدول الأفريقية أن تُحقِّق مكاسب كبرى في القطاعات المختلفة لأولويات الشراكة الجديدة. وقد أظهر التقدُّم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في الزراعة والبنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحوكمة أنَّ أفريقيا تواكب التحدّي وتنفِّذ نصيبها من الصفقة.

ولكن نظراً لفجوات الموارد وقيود القدرات، ينبغي تكثيف الدعم الدولي لتكملة جهود أفريقيا الذاتية. والمجموعة الأفريقية على ثقة بأنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تؤثِّر علينا جميعاً، فإنَّ شركاءنا في التنمية سيواصلون أداء دورهم بفعالية في إطار الشراكة.

وفي هذا السياق، تؤكِّد المجموعة الأفريقية أنَّ هناك حاجة ماسَّة إلى الجهود المكثَّفة لتحقيق التقدم اللازم في مجالات عديدة: أولها، في المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيَّما كما التُزِم بها في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ لمجموعة الثمانية في غلِن إيغلز؛ وثانيها، في الزراعة والأمن الغذائي، ولا سيَّما كما التُزم بهما في مؤتمَري القمة لمجموعة الثمانية في لاكويلا وماريلاند؛ وثالثها، معالجة مشاكل ديون أفريقيا بفعالية عَبْر المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون؛ ورابعها، في المعالجة بفعالية للانخفاض في تدفقات الاستثمار المباشر في أفريقيا؛ وخامسها، في الدفع قدُماً بمسائل عوائق التجارة والأمن الغذائي وتغيُّر المناخ وجوانب عديدة أخرى تُعيق تلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا.

وإذ تتطلَّع المجموعة الأفريقية إلى المستقبل، فإنها تعلِّق أهمية كبرى على تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. وينبغي لأهداف التنمية المستدامة أن تولي الاحترام اللازم للأولويات الأفريقية كما تجسَّدت في النيباد واستُكمِلت بتوافق الآراء الأفريقي الذي نشأ على مستوى القمة قبل المؤتمر. وينبغي لوسائط التنفيذ المُزمَع التفاوض بشأنها ضمان أن تُقدَّم لأفريقيا على وجه الأولوية الوسائل المالية الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل أهداف تلك التنمية.

وتُشدِّد المجموعة الأفريقية على الحاجة الماسَّة إلى تنشيط آلية الرصد التي أنشأتها الجمعية العامّة بموجب القرار ٢٩٣/٦٦، لضمان المساءلة والشراكة المتبادَلتَين، مرِكِّزة على متابعة تنفيذ الالتزامات المقدَّمة من الدول الأفريقية وشركائنا في التنمية. وجمع البيانات المطلوبة لضمان الدقَّة سيستلزم

جهوداً مكثَّفة. وبما أنَّ مكتب المستشار الخاص مكلَّف بهذه المَهمَّة، فإنَّ المجموعة الأفريقية تؤمن بأنَّ الأمين العام، امتثالاً منه للقرار بشكل كامل، سُيتيح توفير الموارد اللازمة لضمان نجاح الآلية في إطار موارد المنظمة القائمة، لا انطلاقاً من الموارد المحدودة المتاحة لمكتب المستشار الخاص.

والمسألة الأخرى التي تستدعي اهتماماً أكبر هي العملية التحضيرية لما بعد البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٥. وتعتقد المجموعة الأفريقية أنّه ينبغي بناء هذه العملية حول نجاحات وإخفاقات الأهداف الإنمائية للألفية، بأسلوب لا يسمح لنا بالتغاضي عن الالتزامات غير المستوفاة لأفريقيا في تحقيق تلك الأهداف. وينبغي ترشيد العملية التحضيرية في نيويورك بالعملية التحضيرية على المستوى الإقليمي، بحيث يصبح الإنسان محور البرنامج الإنمائي بعد عام ٢٠١٥، ممّا يكفل نجاحه.

وفي جميع هذه العمليات المستقبلية، تعتقد المجموعة الأفريقية أنه ينبغي إشراك الدول الأفريقية ومكتب المستشار الخاص بشكل كافٍ، بغية ضمان التآزر بين الأبعاد الإقليمية والدولية. وهذا سيستدعي أن يعزِّز الأمين العام قدرة ذلك المكتب على الاضطلاع بهذه المسؤولية، بما في ذلك من خلال الوسائل المالية الإضافية.

وعلى صعيد المسائل المتعلقة بالنزاعات وتعزيز السلام الدائم في أفريقيا، تجدر الملاحظة أنَّ أفريقيا قد شهدت خطوات إيجابية عديدة نحو ترسيخ الديمقراطية. فما بين آب/أغسطس، ٢٠١١ وآذار/مارس، ٢٠١٣، ستكون ثلاثة وعشرون بلداً أفريقياً قد أجرت انتخابات ديمقراطية. يضاف إلى ذلك أنَّ التقدّم المُحرَز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وسيراليون نحو تعزيز الحكم الديمقراطي هو مصدر اعتزاز. والأبرز في هذه السنة هو أنّ الاستفتاء الدستوري والانتخابات في الصومال قد أجريا بنجاح، وتمَّ التوصُّل إلى اتفاقات بين السودان وجنوب السودان بشأن العديد من المسائل العالقة.

لكنَّ التقدُّم المتعلِّق بالانتخابات والديمقراطية لم يتحقق بدون تحدّيات. فالعمليات الديمقراطية في مالي وغينيا – بيساو تعثَّرت بعد انقلاب في آذار/مارس وآخر في نيسان/أبريل. ونحن نقدِّر كثيراً دعم الأمين العام ومجلس الأمن لجهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء آخرين معنيين بالبحث عن حلّ. وفي هذا الصدد، ترحِّب المجموعة الأفريقية بمبادرة الأمين العام إلى عقد أربعة اجتماعات رفيعة المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل وفي الصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الرغم من التقدُّم الملحوظ، هناك حاجة إلى جهود بارزة للقضاء على عوامل عدم الاستقرار، والعوامل التي تتسبَّب في إضعاف الدول، مثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وزيادة الاتجار بالمخدَّرات – وهما ظاهرتان تغذِّيان الإرهاب والإجرام والفساد.

واليوم، أمام أفريقيا الفرص والتحدّيات. فلنغتنم الفرص ونجابه التحديات. والمجموعة الأفريقية ملتزمة بالقيام بذلك، وهي تعوِّل على دعم المجتمع الدولي من أجل مستقبل أفضل لأفريقيا وشعوبها.

وأودّ أن أقول بضع كلمات بصفتي ممثلاً للكاميرون.

(تكلَّم بالفرنسية)

أولاً، أشكر الأمين العام على التقارير التي يُنظَر فيها اليوم، وعلى التقدّم المُحرَز بشكل خاص.

وانسجاماً مع الدورات السابقة، سأسعى إلى تقديم فكرة بسيطة نوعاً ما، تتلاءم أيضاً مع ما أعتقد أنّه حدث في السنة الماضية. وسأقتصر على بضع نقاط بارزة بغية وضعها موضع العلاقة بقضايا النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية في أفريقيا.

ونرحب بالتدابير التي اتخذها المنظمات الإقليمية والدولية ومنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن البلدان الأفريقية نفسها، في القطاعات المحددة، وهي البنية التحتية، والزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والتعليم، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم والتكنولوجيا. وفي حين تم إحراز بعض التقدم في تلك القطاعات، نلاحظ مع الأمين العام أنه على الرغم من الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا منذ عام ٢٠٠٤، فإن تدفقها أقل بكثير من التعهدات.

وفيما يتعلق بالديون على وجه الخصوص، يشير تقرير الأمين العام في الواقع إلى أن عبء ديون البلدان الأفريقية قد طرأ عليه انخفاض كبير من خلال المبادرات التي نفذت على الصعيدين العالمي والثنائي. ولكن القدرة على تحمل الديون تعرضت، في الوقت نفسه، للضغط نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مع الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا.

وتتناقض تلك الصورة تناقضا تاما مع تقييم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وهي تعكس واقع الحالة الاقتصادية الصعبة التي تسمح بتطور العوامل المواتية لظهور النزاعات. وقد أحسن الأمين العام التعبير عن ذلك في تقريره،

> ”الإقصاء ... لأجزاء كبيرة من المجتمع من مؤسسات الحكم السياسي ومن أسباب الوصول إلى الأصول الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ... لا يشكل أحد الأسباب الرئيسية للنزاع فحسب، ولكنه أيضا يجعل من الصعوبة بمكان تحقيق التنمية المستدامة.“ (A/67/205، الفقرة ٣)

ويُبرز هذا التأكيد من جانب الأمين العام مسألة الاستبعاد – أو الإدراج، وفقا لزاوية تناولنا للمشكلة.

وقد استرعى اهتمامنا بندان محددان في تقرير الأمين العام، وهما: النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وإدارة التنوع. وقد اتخذ كل منهما كوسيلة لمنع نشوب النزاعات وتعزيز السلام الدائم. وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والحصول على الموارد، أطلقت الكاميرون قبل بضع سنوات سياسة يطلق عليها الإنجازات الكبرى، وهي تتعلق بالبنية التحتية والنمو وفرص العمل. وبالإضافة إلى الوظائف الصناعية التي يتم إيجادها من خلال هذا البرنامج الهائل، استفاد الشباب أيضا من التعيين في ٢٥ ٠٠٠ وظيفة في الخدمة المدنية.

وأختتم بأن أقول إن بلدي من وجهة النظر الاقتصادية، يبذل قصارى وسعه لتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية الوطنية دون تمييز بسبب الانتماء العرقي أو الديني. وعلى مستوى الجماعات المحلية، يشجع برنامج اللامركزية الحالي أيضا على أكبر قدر ممكن من مشاركة المواطنين.

تلك هي الجهود التي يبذلها بلدي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ولتعزيز السلام والتنمية المستدامين في الكاميرون، وفي منطقتنا دون الإقليمية، وفي أفريقيا.

السيدة جوسو (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أثني على الأمين العام لتقريريه المفيدين والتطلعيين عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والتقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي (A/67/204) وعن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/67/205). ويعرب وفدي أيضا عن تقديره للسيد ماجد عبد العزيز، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وفريقه المتفاني لعملهم المتعلق بالاستشارة والدعوة في تعزيز خطة التنمية في أفريقيا. وأود أن أشكر أيضا السيد إبراهيم حسن مایاكي، كبير الموظفين التنفيذيين في وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية

أفريقيا، على قيادته وحماسه ونهجه الابتكاري في ضمان التقدم في تنفيذ الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة.

وتولى سيراليون اهمية كبرى للشراكة الجديدة، لأنها رؤية جماعية، وإطار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى توليد قاعدة عريضة من النمو الاقتصادي المستدام والعادل الذي يتيح لأفريقيا الحد من الفقر والاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق أدمجت الدورة الرابعة عشرة العادية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي. وأضاف هذا القرار زخما جديدا لدور الشراكة الجديدة بوصفها برنامج التنمية الرائد في القارة.

وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت البلدان الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات لتنفيذ الأولويات القطاعية للشراكة وتعزيز فرصها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالمؤشر الإيجابي في التقرير إلى إحراز تقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي العالمي واستمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ولذلك نثني على وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة لجهودها المتواصلة في توليد زخم جديد وديناميةجديدة في تنفيذ أنشطة الشراكة الجديدة ذات الأولوية.

ومع تسارع النمو وتحسن الحوكمة وانحسار خطر شبح النزاعات والتحسن في القيادة خلال العقد الماضي، من الواضح أن أفريقيا تمر بنقطة تحول حاسمة. ويجري أيضا تسجيل تقدم مطرد في مجال مكافحة الملاريا وآليات الوقايةمنها، إذ تنام كثير من الأسر تحت الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. كما أعرب بعض رؤساء الدول الأفريقية، ومنهم رئيس سيراليون، عن التزام إضافي بالوصول إلى الهدف الذي حدده الأمين العام المتمثل في ضمان تعميم سبل الحصول على تدخلات مكافحة الملاريا، وأنشأوا تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا بهدف إنهاء الوفيات التي يمكن الوقاية منها الناجمة عن الملاريا بحلول عام ٢٠١٥.

بيد أننا نلاحظ أن التقدم المحرز حتى الآن لا يزال أقل تأثيرا في مواجهة الآثار المتفاقمة للأزمة الاقتصادية والمالية غير المسبوقة وآثار تغير المناخ – وهي أزمة كان لها بلا شك تأثير أخطر بكثير على العالم النامي، ولا سيما أقل البلدان نموا، ومعظمها في أفريقيا.

ويتيح إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الاتحاد الأفريقي نافذة لشراكة استراتيجية ترمي لاستكشاف مجالات التعاون من أجل التصدي للتحديات العالمية من قبيل قضية الديون وتغير المناخ والتكامل التجاري والإقليمي والتنمية المستدامة.

ونرى من المطمئن استمرار تنفيذ مشاريع الشراكة الجديدة بدءا من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا والبنية التحتية والبيئة وتعميم المنظور الجنساني والتعليم إلى التدريب في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وعلى مستوى الحكم، فإن أوجه التقدم المحرز في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تبيّن عزم أفريقيا والتزامها تجاه تعزيز الديمقراطية، والحكم الرشيد، والسلام، والاستقرار في القارة. ونشعر بالتشجيع أيضا إزاء الزيادة في عدد البلدان التي انضمت الى الآلية، ونشيد بتوحيدها وجعلها برنامجا رائدا لشؤون الحكم في الاتحاد الأفريقي.

وبغية البناء على هذه المكاسب وتحقيق المزيد من الخطوات في مجال التنمية، ينبغي أن نواصل زيادة المدخرات المحلية والتقليل من الاعتماد على المعونة الخارجية. وينبغي أن نواصل استثمار المزيد في العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الاستفادة الكاملة من التقدم في هذه المجالات، بما في

ذلك زيادة القيمة المضافة في الموارد الطبيعية، وتهيئة الوظائف، والاستثمار في البنية التحتية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يهدف إلى خلق شراكات بين القطاعين العام والخاص وإيجاد قطاع خاص نابض بالحياة لا يزال خياراً قابلاً للتطبيق بغية التصدي للبطالة والعمالة الناقصة، وكذلك تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويدعو وفد بلدي أيضا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الى التركيز على تحسين المكانة العالمية لأفريقيا، وتعزيز الروابط مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة.

وهناك وعي متزايد بأن المسؤولية عن تحقيق السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الاسباب الجذرية للصراعات، وحل النزاعات بطريقة سلمية، تقع في المقام الاول على عاتق البلدان الأفريقية أنفسها. ولقد تعهد الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بتعزيز قدرتهما على منع الصراعات وحلها. وفيما تُبذل تلك الجهود، نشهد أيضا موجة جديدة من التحديات، بما في ذلك الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإرهاب، والقرصنة، ومسائل الحكم وحقوق الإنسان والتهديدات للديمقراطية، والجفاف، والمجاعة، والفساد. علاوة على ذلك، ولئن كان الحد من الفقر المدقع والجوع هو التحدي الرئيسي للتنمية، فإن معظم البلدان الأفريقية تواجه أيضا مشاكل تتمثل في بطالة الشباب، وتغير المناخ، وعدم كفاية القدرة الإنتاجية. وتلك التحديات تواصل إحباط جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبغية كفالة السلام الدائم، من الحيوي إقامة شراكات منسقة تهدف إلى تعزيز قدرة البلد على مواجهة الأزمات والتهديدات الأمنية المرتبطة بتلك التحديات، لا سيما في البلدان التي تواجه الصراع وما بعد الصراع. وهناك حاجة واضحة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين نظم الإنذار المبكر حيال التهديدات الوشيكة للسلام والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا السياق، يثني وفدي على الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٠ (A/65/152) المعني بتنفيذ توصيات الأمين العام لعام ١٩٩٨ بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871)، في ضوء المسائل الجديدة والناشئة التي تؤثر على الأمن البشري في أفريقيا. ويلاحظ وفدي أيضا المقترحات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي تضمنها آخر تقرير للأمين العام في الوثيقة A/67/205.

إن نصيب أفريقيا في الأسواق الزراعية العالمية لا يزال منخفضا للغاية، وقد تراجع في السنوات الأخيرة. لذلك، نحث الشركاء في التنمية على اتخاذ خطوات جريئة لاختتام المفاوضات التجارية ذات الابعاد الانمائية، مما يؤدي إلى خفض إعانات المنتجات الزراعية المشوهة للتجارة، وزيادة فرص وصول المزارعين الأفارقة إلى الأسواق، والتخلص من الحواجز التجارية على الصعيدين الوطني والعالمي.

وتمشيا مع الوثائق الانمائية الختامية المتفق عليها دوليا – بما في ذلك تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٥٥/٢)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق)، وبرنامج عمل اسطنبول (A/CONF.219/3/Rev.1) – نحث أيضا الشركاء في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم، وتنفيذ التعهدات التي تم التقدم بها في بوسان في المنتدى الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، بغية تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبته ٠,٧ في المائة و ٠,١٥ في المائة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، على التوالي.

وفي عام ٢٠٠٢، خرجت سيراليون من حرب أهلية دامت عقداً من الزمن لتصبح دولة يشار إليها كقصة نجاح لجهود الأمم المتحدة في بناء السلام وتوطيد السلام. وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي لا نزال نواجهها، تُعتبر

سيراليون مثالا جيدا لكيفية انتقال بلد من الصراع إلى دولة ديمقراطية مستقرة وسلمية. واليوم، وبدعم من شركائنا في التنمية، ادخلنا سياسات عامة ترمي إلى تسريع تدخلاتنا في القطاعات الإنتاجية، وتوسيع بنيتنا التحتية، وحماية البيئة، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي.

وبغية وضع تنميتنا في إطار يتصف بالتركيز والتماسك والاولويات، وضعنا في عام ٢٠٠٨ جدول أعمال للتغيير، وهو إطار خمسي للتنمية يمثّل ورقتنا الاستراتيجية من الجيل الثاني للحد من الفقر، وعملت لجنة بناء السلام، والفريق القطري للأمم المتحدة، والشركاء الآخرون في التنمية على إعادة تنظيم استراتيجياتهم وفقاً لها. وإطار التنمية وبناء السلام هذا يحدد الأولويات الواضحة التي تستهدف القوى المحركة للنمو والظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الرئيسية مثل الطاقة، والزراعة، والنقل، والصحة، وعمالة الشباب، والجنسانية، والتعليم. وتشمل استراتيجيات تطوير هذه الأولويات، من بين أمور أخرى، تحسين قدرة الخدمات العامة، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، بما في ذلك نظامنا المالي المحلي. ونتيجة لذلك، زدنا شبكة توزيع الكهرباء نحو عشرة أضعاف، ونحن على الطريق الصحيح لتطوير مصادر الطاقة المائية وطاقة الكتلة الإحيائية كجوهر مزيجنا الطاقوي. وزاد الإنتاج الزراعي، مع إدخال تحسينات على الاكتفاء الغذائي، والأمن، والتغذية. والواقع أن جهود سيراليون قد تم الاعتراف بها عن طريق تسمية الرئيس ارنست باي كوروما ووزير الزراعة بطلَي البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا.

إن برنامجنا للرعاية الصحية المجانية للأمهات المرضعات والحوامل والأطفال دون سن الخامسة قد خفّض كثيراً – الى النصف – وفيات الرضّع والأمهات في أكثر بقليل من عام على إطلاقه. وبعدما بدأنا بإصدار القوانين الجنسانية، أصدرنا كذلك مؤخرا قانون الجرائم الجنسية لحماية المرأة ضد الاعتداء الأكثر انتشارا وانتهاكا للحقوق في بلدنا. واعتمدنا أيضا علاج الملاريا مجاناً لجميع الفئات العمرية في جميع مرافق الصحة العامة عندما يتأكد المرض من خلال استخدام الاختبارات التشخيصية السريعة. وقد شهدت مكافحة الملاريا تقدما كبيرا، لا سيما في مجال الوقاية عن طريق استخدام الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات الطويلة الأمد.

وبالنسبة الى التعليم، ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية ومؤسسات التعليم العالي ارتفاعا كبيرا، وبدأت نوعية نتائج مرشحينا في الامتحانات الخارجية تتحسن أيضا تحسنا جديا. وقد خفضنا العوائق التي تعترض الأعمال التجارية. وأطلقنا أكبر برنامج لبناء الطرق في تاريخ سيراليون، وخصخصنا ميناءنا البحري، وحدّثنا مطارنا إلى حد كبير.

وقد أدت تلك الإنجازات والحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص المؤاتية للغاية إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات المباشرة الأجنبية خلال السنوات الماضية.

وعلى الرغم مما سبق، لا تزال سيراليون تواجه تحديات متعددة في بناء القدرات في القطاعين العام والخاص، ومعالجة البطالة فيما بين الشباب، وتحسين الرعاية الصحية، والحد من انعدام الأمن الغذائي والفقر، وزيادة الاستثمار في التعليم، وتوفير فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب للجميع، وتلبية الطلب المتزايد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المستدامتين، وتوفير الطاقة المستدامة للجميع. وفي ظل المناخ الاقتصادي العالمي الحالي، لا تزال سيراليون تتعثر، مثل العديد من البلدان الأخرى، في سعيها لجذب دعم كبير من الجهات المانحة لمشروعاتها الإنمائية.

وبغية تحقيق رؤيتنا المشتركة، يستلزم الأمر اتخاذنا جميعا إجراءات جريئة. وعلى وجه الخصوص، يكتسي الدعم الدولي المقدم من الجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية وتعزيز التعاون

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية بالغة بغية تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق التقدم ومواكبة الأولويات الخاصة بكل بلد، تقوم الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الاستثمار في البنية التحتية والزراعة والمرافق والخدمات الاجتماعية. كما تقوم الحاجة إلى المزيد من الحوافز للاستثمارات المباشرة الأجنبية.

ونستمد الإلهام من مبادرة الأمين العام للطاقة المستدامة للجميع ونهنئ الفريق الرفيع المستوى على العمل الذي اضطلع به وتأمين الالتزامات المالية. وزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير الطاقة شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، يحتاج القطاع الخاص إلى تطوير أدوات ووسائل التخفيف من المخاطر التي ستشجع على تخصيص رأس المال الخاص بدون التضحية بالحاجة إلى تحقيق الكفاءة والعوائد الملائمة. يجب على القطاع الخاص، بدوره، النظر إلى مصادر الدخل على المدى الطويل التي يمكن التنبؤ بها ويوفرها قطاع الطاقة وألا يتجاهل الاستقرار الذي تتمتع به الآن معظم البلدان النامية والديمقراطيات الناشئة. وعلى هذا النحو، يمكن تحديد تكلفة المخاطر التي يتعرضون لها بشكل معقول. لا تزال الطاقة محركا هاما للنمو والتنمية، ومفتاحا لتعزيز القدرة الإنتاجية وحافزا لتوفير فرص العمل. في هذا الصدد، نحن ملتزمون بتكثيف تعاوننا في سياق التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يهدف إلى تعزيز القدرة الإنتاجية لأعضاء المجتمع العالمي الضعفاء، ومعظمهم في أفريقيا.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام سيراليون بتعزيز أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز الحكم الرشيد والسلام الدائم والتنمية المستدامة في القارة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقب الاتحاد الأوروبي

السيد بيفيليا زامبيتي (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. يؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وصربيا وبلدي عملية الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحهما للانضمام ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

في مؤتمر القمة الثالث لأفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، جدد قادة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا التزامهم بالعمل معا لمواجهة التحديات العالمية، ألا وهي تغير المناخ، ومنع نشوب النزاعات، والحكم الرشيد، من بين جملة أمور أخرى، ومعالجة الطاقة والبنية التحتية، والأمن الغذائي، والأهداف الإنمائية للألفية، على سبيل الأولوية. وشددوا على ضرورة تشجيع الاستثمار والنمو وفرص العمل، وخاصة للشباب. يدرك الاتحاد الأوروبي الدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له في تحديد أطر وبرامج سياسة القارة، والاحترام الكامل لفكرتي التبعية والملكية، ودور البرنامج باعتباره راصدا للالتزامات نحو الاحتياجات الإنمائية الأفريقية.

ويجب أن يهدف الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى مساعدة المؤسسات الأفريقية والبلدان الأفريقية على تطوير قدراتها لتعزيز المشاريع القارية والإقليمية والوطنية ولتعبئة الموارد اللازمة للأولويات المحددة. وهدفنا هو دعم التكامل السياسي والاقتصادي في أفريقيا من خلال تعزيز التجارة، وتعزيز الشراكة السياسية وزيادة التعاون في مجالات جديدة واعدة، فضلا عن تعزيز بناء القدرات المؤسسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية.

ونرى الاستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي المعتمدة في مؤتمر قمة ٢٠٠٧ بوصفها إطارا استراتيجيا لاستمرار توسيع نطاق تعاوننا وحوارنا مع أفريقيا. وتسترشد الشراكة بالمبادئ الأساسية لوحدة أفريقيا، والترابط بين أفريقيا وأوروبا، والقيم والمصالح المتبادلة، والملكية والمسؤوليات المشتركة. كما أن تلك هي المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

نرحب بالتقدم الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في التصدي للتحديات الأمنية العديدة في القارة، سواء من خلال عمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا وإرساء هيكل السلم والأمن على السواء. ودعم الاتحاد الأوروبي تلك العمليات بأكثر من بليون يورو منذ عام ٢٠٠٤. ونتطلع إلى تكرار تطبيق قصة ذلك النجاح في المجالات الواعدة الأخرى ذات الاهتمام المشترك، مثل الحوكمة، والطاقة، والمناخ والبيئة والعلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولذلك سنواصل متابعة أطر السياسات الأفريقية عن كثب ودعم تنفيذها، لا سيما في سياق الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي.

إن أفريقيا ما برحت تواجه عبئا ضخما من الأمراض التي يمكن الوقاية منه وعلاجها، التي تتسبب في الوفاة والمعاناة الهائلة بينما تعرقل التنمية الاقتصادية وتضر باللحمة الاجتماعية للقارة في الوقت ذاته. ونعلم أن الملاريا – وغيرها من الأمراض الأخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) – تلقي عبئا ثقيلا على كاهل أفريقيا، وخاصة على النساء والأطفال والفئات الأكثر ضعفا. وقد أحرز تقدم كبير في الكفاح العالمي ضد مرض الملاريا في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في أفريقيا. وقد أظهرت التجربة أن توفير الناموسيات المعالجة بمادة الأرتيميسينين بصورة ثابتة، واختبار التشخيص السريع وسياسات العلاج المركب القائم على الأرتيميسينين والرش داخل المباني باستخدام مبيدات الحشرات يمكن أن تحقق نتائج باهرة عندما تدعم تلك الإجراءات أنظمة صحية قوية وفعالة. ولكن يمكن عكس مسار التقدم بسرعة إن قصرنا في بذل جهودنا المشتركة. لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل زيادة خفض عدد الإصابات والوفيات الناجمة عن الملاريا. لا يمكن أن يتحقق ذلك بدون الاستثمارات المستدامة والإرادة السياسية.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بوصفه الجهة المانحة الأكبر في العالم، عموما وفي القطاع الصحي على وجه الخصوص، سيواصل قيادة جهود المجتمع الدولي الجماعية للتصدي للملاريا، وسيلتمس دائما الوسائل الأكثر كفاءة لتقديم الخدمات والعمل من خلال الحكومات الوطنية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وشراكة دحر الملاريا.

إن مكافحة الأمراض مثل الملاريا، من خلال تعزيز النظم الصحية الوطنية، في رأينا، سيكون من بين أنجح الطرق للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي المنصف والمستدام. نحتاج إلى مزيد من الاستثمار في القوة العاملة في المهن الصحية وبناء القدرات من أجل كفالة المساواة في الحصول على الوقاية والتشخيص والعلاج والرعاية، التي ستساعدنا على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بصحة الطفل، والهدف ٥ منها المتعلق بالصحة الإنجابية والهدف ٦ منها المتعلق بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض. ما برح الاتحاد الأوروبي يعمل بشكل وثيق مع الحكومات الأفريقية لتمكينها من الوفاء

بالتزامها بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانيات الدول الأعضاء فيه للرعاية الصحية، وفقا لإعلان أبوجا ٢٠٠١.

أود أن أختم كلمتي بالتأكيد على أنَّ الاتحاد الأوروبي يبقى ملتزماً مع الدول الأعضاء فيه بدعم أفريقيا والأفارقة في توقهم إلى السلام والحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وأودّ تذكيركم بأننا لن نوزِّع نُسَخاً من هذا البيان، ولكن يمكن إيجاده على الموقع الشبكي لوفد الاتحاد الأوروبي.

السيدة بيثيل (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): في مناقشة اليوم بشأن ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“ و ”أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“، يسرُّني ويشرِّفني معاً أن أواصل تقليد الجماعة الكاريبية في دعمها الواضح للقارة الأفريقية وشعوبها، في جهدها الجماعي لتحقيق السلام المستدام والنموّ الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والسياسية.

إنَّ الخيط الذهبي الذي يربط منطقة البحر الكاريبي بأفريقيا منسوج بعُرى الثقافة والتاريخ والنضالات والآمال المشترَكة. وشرف مشاركة الجماعة الكاريبية، وتمثيلها على مستوى رئيس الوزراء، في أوَّل مؤتمر قمَّة للأفريقيين في المهجر، عُقِد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيار/مايو الماضي، يعود جزئياً إلى الاعتراف بهذا الترابط. وهذا المؤتمر الذي عُقِد تحت عنوان ”نحو تحقيق الوحدة والتكامل لأفريقيا وشتاتها“، هو صوت الانتماء المتبادل بين مواطني القارة والشتات. وقد تلاقى معاً في المنتدى قادة وممثّلو أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبلدان منطقة البحر الكاريبي وسواهم من أبناء الشتات لينوّهوا ويحتفوا بالخيوط المتنوعة والغنية للشتات، التي تتشابك باستمرار في النسيج الوحيد المسمَّى أفريقيا. ويساورنا الأمل مثل الجماعة الكاريبية بأن يُسهم زخم مؤتمر القمّة وتطلُّعاته في نشوء أفريقيا أقوى في القرن الحادي والعشرين.

والجماعة الكاريبية تغتنم هذه الفرصة لتؤكِّد مجدداً التزامها بتعزيز التعاون مع أفريقيا بهدف بلوغ المستويات العليا من التنمية المنشودة من جانب منطقتينا معاً. وتحقيقاً لهذا الهدف، ركَّز أعضاء الجماعة على الترابط العملي مع المنطقة الأفريقية على مستوى السياسة العامة. وقد تجسَّد ذلك في زيادة التمثيل الدبلوماسي في الدول الأفريقية مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا، وفي التعاون التقني والاقتصادي. كما ظهر في الالتزام الواضح بالتغيير والشراكة على نطاق أوسع فيما بين أمانات سرّ الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وعلاوة على ذلك، إنَّ روابط التاريخ والنضالات المشترَكة التي أشرتُ إليها تُضفي نوعية خاصة على التعاون القائم بين الجماعة الكاريبية وأفريقيا في إقامة نُصُب تذكاري دائم في مقرِّ الأمم المتحدة، تكريماً لذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عَبْر الأطلسي، اعترافاً بالحقبة السوداء في تاريخنا المشترَك.

لقد أولت وفود الجماعة الكاريبية اهتماماً خاصاً لمحتويات تقرير الأمين العام في الوثيقة A/67/204، الذي يصف الوضع الراهن للجهد المبذول لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولإدراج أولوياتها في الجهد الإنمائي الإقليمي. ودُوَلنا متشجِّعة بحكاية الوعد والأمل التي يبدو أنَّها تخرج من صفحات هذه الوثيقة. وإننا نرى في العمل دينامية جديدة حلَّت بفعالية محلَّ الصورة النمطية التقليدية لأفريقيا بصفتها قارة الفقر واليأس. والجماعة الكاريبية فخورة بأن ترى مستوى تفاني والتزام البلدان الأفريقية في تنفيذ برامجها الإنمائية عَبْر الإصلاح الاقتصادي وتوطيد الحوكمة ومعالجة النزاعات. وجماعتنا تنوِّه وتتشجَّع بالأشواط البارزة التي

قطعتها أفريقيا في تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدعيم آليات المشاركة الشاملة.

لكنَّ حكاية أفريقيا ليست من الحكايات التي تبعث على التفاؤل التام. فتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم يبقى تحدّياً أمام دول المنطقة، التي يُرجَّح أن يظلَّ العديد منها قاصراً عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، على الرغم من الجهود البارزة التي يبذلها. وهناك حاجة إلى المزيد من العمل المتضافر لدعم القارة في جهودها لمواكبة التحديات المستمرة الواضحة. والمطلوب هو المزيد من الاهتمام بالمجالات الحرِجة مثل القضاء على الفقر وا لأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم والإدارة والهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الأمن الاقتصادي والاجتماعي والمادّي الذي يؤثِّر على الفئات الأكثر ضعفاً واعتماداً على سواها.

وإننا أكثر إدراكاً لضرورة دعم إطار العمل لبناء السلام ومنع النزاع وحلّه في أفريقيا، بغية تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة للنموّ الاقتصادي المطَّرد والشامل والعادل وترسيخ الديمقراطية. ونعتقد أنه يجب أن تكون هناك جهود متواصلة لدعم الدول الأفريقية في تصميمها على بناء قدرات الفئات الأكثر ضعفاً، بهدف تعزيز رأس المال البشري وتقليص حالات الضعف وتوطيد العدالة والتعامل بإيجابية مع المسائل التي تثير النزاعات وتُعيق التنمية.

لقد أثَّرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرَّة على مستوى التعاون الدولي وتقديم المعونة للدول النامية كتلك التي في أفريقيا. لكننا ندعو المجتمع الدولي والمؤسسات المالية إلى مواصلة المسيرة والمساهمة في دعم برنامج المشاركة بين أفريقيا وشركائها في التنمية. ومع إدراكنا لأهمية الآليات المتعددة الأطراف، نرى أنه لا بُدَّ من مراعاة المصالح والشواغل المتبادلة لجميع الأطراف حتى تنجح هذه الشراكات. وفي الوقت نفسه، يتعيَّن علينا، بصفتنا دولاً نامية، أن نكون قادرين على الاستفادة من مواطن القوة فيما بيننا. والتعاون والشراكات بين بلدان الجنوب جزء أساسي هامٌّ من الاستجابة الدولية في هذا السياق أيضاً، يتيح للبلدان فُرَصاً قابلة للبقاء في سعيها الفردي والجماعي إلى النمو الاقتصادي المطَّرد والتنمية المستدامة.

وفي ما يتعلَّق بتغيُّر المناخ، وبينما الجغرافية الخاصة لأفريقيا من جهة، ولمنطقة الجماعة الكاريبية من جهة أخرى، تهيئ الظروف لتجلِّيات مختلفة من آثار هذه الظاهرة على مستوىً ما، هناك مستوىً آخر نكون كلانا ضحايا فيه. فلا بُدَّ من استجابة عالمية طارئة وشاملة وفعّالة عاجلة لا آجلة. لذا، ندعو إلى التقديم السريع لتمويل البداية العاجلة والوفاء بالالتزامات التي تمَّ التعهُّد بها.

وتبقى الجماعة الكاريبية متشجِّعة برؤيا أفريقيا وتصميمها على بلوغ استراتيجية من أجل التنمية، كما اتضح ذلك في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نحيِّي الأفارقة على تحرُّكهم الجماعي في المطالبة بمُلكية عمليتهم الإنمائية. وتودّ منطقتنا أن تؤكِّد مجدداً تضامننا مع شعوب أفريقيا في توقها إلى التنمية العادلة والسلام الدائم.

السيد خليل (مصر): يتكلَّم وفد مصر اليوم بصفته ممثلاً لإحدى الدول المؤسِّسة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأودّ في البداية أن أؤكِّد أنَّ هذا البيان يجسِّد أيضاً موقف المجموعة العربية، التي تتشرَّف مصر برئاستها خلال هذا الشهر.

أودّ في البداية أن أُعبِّر عن التقدير للأمين العام على تقريره (A/67/204 و A/67/205) وعن مساندة بيان الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبيان الكاميرون نيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد كان اعتماد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا منذ عشر سنوات تجسيداً لإصرار الدول الأفريقية على العمل المشترَك، للتغلُّب على الفقر والتهميش اللذين عانت منهما القارة لعقود طويلة، ولتبنِّي رؤية إنمائية مشترَكة تنبثق عن الاحتياجات والأولويات الأفريقية.

وتفخر مصر، باعتبارها إحدى الدول الخمس المؤسسة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالتقدم التي حققته الدول الأفريقية في المحاور الرئيسية للأجندة التنموية للمبادرة، وخاصة في الزراعة والأمن الغذائي والبنية الأساسية والتكامل الإقليمي والتنمية البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي مجالات تمكين المرأة. بالإضافة إلى ارتفاع عدد الدول الأفريقية المنضمة إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إلى ٣١ دولة بما يعكس التزام دول القارة بتعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

إن اجتماعنا اليوم يأتي بعد أشهر قليلة من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). الذي أكدت وثيقته الختامية (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) التزام المجتمع الدولي بمساندة تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومعالجة التحديات التنموية الخاصة لأفريقيا، من خلال الوفاء بالتعهدات التي سبق الالتزام بها في المحافل المختلفة لصالح التنمية في أفريقيا. وتؤكد مصر أن توطيد التقدم في تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يستوجب من الحكومات الأفريقية مضاعفة الجهود لتعبئة مزيد من الموارد المحلية لصالح التنمية، والبناء كذلك على سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تمكن دول القارة من تقليل التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية، خصوصا وأن هذه التداعيات تؤثر على المكاسب التنموية التي تحققت في الفترة السابقة. ولا شك أن على الدول الأفريقية مواصلة بذل الجهود لمد الشبكات الاجتماعية لتشمل قطاعات أكبر من المجتمعات الأفريقية.

إن تحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يستوجب كذلك من المجتمع الدولي إيجاد بيئة مساندة للجهود الوطنية عبر صياغة نظام تجاري أكثر عدلا وتخفيف أعباء الديون التي تثقل كاهل الدول الأفريقية، بما في ذلك الدول متوسطة الدخل، ويستوجب كذلك زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز مشاركة أفريقيا في اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية. ونتطلع في هذا الصدد، لأن تستأنف مجموعة الثمانية التواصل مع الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا. وأن تقوم الرئيسة المقبلة للمجموعة، وهي المملكة المتحدة، بتوجيه الدعوة لقادة الدول المؤسسة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لعقد الاجتماع المشترك السنوي التقليدي على هامش مؤتمر قمة المجموعة الذي لم ينعقد هذا العام. وستواصل مصر العمل مع شقيقاتها من الدول الأفريقية والمجموعة العربية وشركاء التنمية لتعزيز الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل أفريقيا، سواء من خلال الأمم المتحدة أو التجمعات والمحافل الدولية الأخرى.

رغم التقدم الذي حققته أفريقيا في مجال تعزيز السلم والأمن، لا تزال قارتنا تواجه تحديات حقيقية، منها التغييرات غير الدستورية للحكومات، والإرهاب والجريمة المنظمة، وأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. كما تواجه الدول الأفريقية تحديات فيما يتعلق بجهودها لتعزيز احترام حقوق الإنسان ومواجهة الإقصاء الاجتماعي. إن المجموعة العربية، ووفد مصر، يتفقان مع الأمين العام بشأن أهمية الإدارة الفعالة من جانب الدول الأفريقية للتنوع الذي تتسم به مجتمعاتها من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

إن انعقاد عدد من مؤتمرات القمة والاجتماعات بشأن القضايا الأفريقية على هامش الشق الرفيع المستوى للدورة

الحالية للجمعية العامة يعكس عمق التحديات التي تواجهها القارة لترسيخ السلام والاستقرار. كما يعكس الاهتمام الكبير الذي تخصصه الأمم المتحدة لمعالجة هذه التحديات. إن مصر والمجموعة العربية ترحبان بما أظهرته هذه الاجتماعات الرفيعة المستوى من تقدم نحو تسوية القضايا العالقة بين السودان وجنوب السودان ونحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. إضافة إلى ما عكسته من التزام المجتمع الدولي بمواصلة بذل الجهود لمعالجة الأوضاع في منطقة الساحل، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى.

لقد أبرزت هذه الاجتماعات علاقة المشاركة المتزايدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتجمعات دون الإقليمية في القارة الأفريقية من أجل معالجة تحديات السلم والأمن التي تواجهها القارة، استنادا إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ومساهمة في ترسيخ هذه المشاركة، سوف تستضيف مصر في الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر الملتقى الثالث الرفيع المستوى للمبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى مناطق النزاع في أفريقيا. وقد نظمت مصر من نفس المنطلق اجتماعا مشتركا لمجلسي السلام والأمن الأفريقي والعربي على المستوى الوزاري لتنسيق المواقف بين المنظمتين الإقليميتين حول قضايا السلم والأمن موضع اهتمامهما المشترك، وذلك في الشهر الماضي على هامش الشق الرفيع المستوى للجمعية العامة، وخلال تولي مصر لرئاسة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

إن تعيين مستشار خاص للأمين العام لأفريقيا مؤشر على الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة للقضايا الأفريقية. وتفخر مصر باختيار الأمين العام لأحد أبنائها لشغل هذا منصب الهام. ونهنئ السفير ماجد عبد العزيز وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لأفريقيا على توليه هذا المنصب. ونؤكد أهمية تخصيص الموارد اللازمة لمكتب المستشار الخاص لأفريقيا لتمكينه من الاضطلاع بولايته، بما في ذلك متابعة تفعيل آلية رصد الالتزامات المتعلقة بالتنمية في أفريقيا، التي أنشأتها الدورة الماضية للجمعية العامة بالقرار ٦٦/٢٩٣.

لقد حقق المجتمع الدولي انجازات ملموسة في مجال القضاء على الملاريا في الدول النامية، وخاصة في قارتنا الأفريقية. تمثلت في إخلاء قرابة خمسين في المائة من دول العالم من هذا الوباء. وعلينا أن نحافظ على هذا الانجاز من خلال ضمان استمرار الدعم المالي والفني لبرامج مكافحة الملاريا في الدول الأفريقية من أجل المساهمة في توفير الإجراءات الوقائية والعلاج المناسب وكذلك لدعم مساعينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدف السادس الخاص بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى بحلول عام ٢٠١٥.

وتؤكد مصر أهمية دور المنظمات والمبادرات الإقليمية وضرورة أن تلقى الدعم الدولي اللازم لإنجاح جهودها، وفي مقدمتها مبادرة تحالف القادة الأفارقة لمكافحة انتشار مرض الملاريا، التي خطت بوتيرة واثقة نحو دعم الجهود الأفريقية في هذا المجال. وما زالت تحتاج إلى استمرار الدعم الدولي لجهودها لتوفير وسائل الوقاية وزيادة فرص الحصول على الأدوية وتوفير تقنيات التشخيص اللازمة. كما نحيي إطلاق خارطة الطريق الأفريقية لمكافحة أمراض الإيدز والسل والملاريا خلال الشق الرفيع المستوى للجمعية العامة الشهر الماضي. بما يعكس بالفعل ملكية أفريقيا لجميع الجهود التي تهدف إلى مواجهة التحديات المستمرة في مجال صحة أبنائها.

إن نجاح جهود مكافحة مرض الملاريا يرتبط بشكل رئيسي بضرورة حسم المشكلات التجارية المرتبطة بالملكية الفكرية للأدوية واللقاحات الحديثة المتداولة والجاري تطويرها.

ولاشك أن اضطلاع المجتمع الدولي بهذه المسؤولية وقيام الدول المتقدمة النمو بتشجيع التنازل عن حقوق الملكية الفكرية لمثل هذه الأدوية الرئيسية أو على الأقل أن تتحمل الإلتزامات المالية المطلوبة نظير حقوق الملكية الفكرية لشركاتها المنتجة لمثل هذه الأدوية، سوف يساهم بلا شك في ضمان فعالية جهود القضاء على مرض الملاريا والحيلولة دون تجدد إنتشاره.

أخيرا، أؤكد لكم أن مصر ستواصل العمل معكم ومع جميع الشركاء بالتنسيق مع الدول الأفريقية الشقيقة، من أجل تعزيز الدعم الدولي لأفريقيا وإعادة إدراج أفريقيا على رأس أولويات الأمم المتحدة للتنمية، الآن وفي المستقبل، وبعد عام ٢٠١٥ على وجه الخصوص.

السيد بالي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود بداية الإعراب عن امتناني للأمين العام بان كي – مون على تقريريه المعنونين ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقرير المرحلي الموحد العاشر المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي“ (A/67/204)، و ”أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/67/205).

ويقدم لنا التقريران وثائق مفيدة جدا تسلط الضوء على الدعم المستمر من الأمم المتحدة لأفريقيا ولمختلف مؤسسات البلدان الأفريقية، بالإضافة الى إنجازات منظمات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، وغيرها من الوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية، وكذلك الأولويات المقررة من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، وعمل الشراكات الأفريقية في هذه العملية.

وكما هو معروف جيدا، فقد جسدت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولمدة عشر سنوات الرؤية المشتركة للتنمية في القارة الأفريقية، التي تشكل الأساس لتعزيز برنامج التكامل الإقليمي السياسي والاقتصادي. وبناء على هذا النظام الأساسي والتزام القارة الأفريقية، تعمل القيادة السياسية الأفريقية على التغلب على التحديات التي تحول دون تحقيق السلم والأمن والتكامل الإقليمي والنمو والتنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، ودمج أفريقيا في عملية العولمة.

إن العالم يمر الآن باضطرابات كبيرة لم تسلم منها أفريقيا. وتمكنت أفريقيا من التغلب على أعباء تاريخها، وبالرغم من المحن والعقبات، شهدت أفريقيا خلال العشرين سنة الماضية تقدما كبيرا. فعلى الأقل، نحن نعلم الآن أن القارة الأفريقية لديها كل الأصول اللازمة لإحراز التقدم، كما قامت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا باعدادها لهذا التغيير.

وبالرغم من التباطؤ الإقتصادي العالمي، بسبب الأثر السلبي لأزمة الديون، خاصة الآثار التي سببتها الديون السيادية الأوروبية، فان الإطار الإستراتيجي الذي قدمته الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مكّن البلدان الأفريقية من إحراز تقدم مشجع في المجالات المختلفة للسلم والأمن، والتنمية المستدامة والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والإتصالات، والصحة والتعليم. وعلى وجه الخصوص، أظهر قطاع الزراعة الذي يعتبر أكثر القطاعات الفرعية أهمية لضمان النمو الاقتصادي السريع في المنطقة تقدما كبيرا بفضل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.. كما حسّن، في بعض البلدان، آفاق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن استمرار الإلتزام بالعمل نحو تنفيذ الأولويات القطاعية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مكّن من تحقيق نمو كبير من خلال المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في مجال البنية الأساسية. ومع أخذ ذلك في الإعتبار، كرست جمهورية الكونغو نفسها بعزم لبرنامج المشاريع التكاملية تمشيا مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وركزت على القطاعات التي تدفع بالتنمية قدما، وهي الطاقة والنقل.

والوسيلة الوحيدة لضمان الحصول على نتائج إيجابية، والتأكد من أثرها الدائم هي تعزيز السلم والأمن. ومن بين أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تعزيز السلم والأمن ودعم الحوكمة والمؤسسات. وانضم ٣١ بلدا الى آلية استعراض الأقران، وأسست قواعد التقييم الذاتي للحكم الرشيد في أفريقيا من خلال مفاهيم الديمقراطية والحوكمة السياسية، والحكم والإدارة الإقتصادية، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية، مما يدل على التزامها بالحكم الرشيد والديمقراطية. وإدراكا منها لآثار الحكم الرشيد على التنمية، شاركت جمهورية الكونغو في عملية التقييم الذاتي تلك منذ نشأتها في عام ٢٠٠٣. وبالتأكيد، ما زالت هناك تحديات كبيرة، ولكن التطور نحو الحكم الرشيد أصبح الآن عملية لا رجعة فيها، وتستحق دعمنا المستمر.

كما يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص تقديره للدعم المستمر من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل أفريقيا ومؤسساتها ذات الصلة في مجالات السلم والأمن. وفي حين يؤيد وفد بلدي التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاعات وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، فإنه يود أن يشدد على الحاجة إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً فيما يتعلق بمسائل السلم والأمن والتنمية، وفي الوقت ذاته يطالب بتعميق التفكير بشأن البحث عن أسباب أخرى محتملة للنزاعات والأزمات علاوة على سوء إدارة التنوع المذكور في التقرير.

وفي الوقت الذي يتحول إهتمامنا إلى وضع جدول أعمال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة، فإننا نعتقد أنه من الحكمة أن نشدد على ضرورة أن تعزز العمليتان وتكملا بعضهما البعض بطريقة منسقة ومتسقة، ودون التخلي عن الأهداف الإنمائية الأصلية التي لم نتمكن من تحقيقها حتى الآن. ولدى قيامنا بذلك، من مسؤوليتنا أيضا كفالة أن الأهداف التي وضعناها تجسد الأولويات الواردة في الشراكة الجديدة وأولويات أفريقيا. ونحن على يقين من أن مستقبل أفريقيا يعني أن الدول الأفريقية يجب أن تتولى زمام عملية تحقيق التنمية فيها. ولا يمكن أن يوجد شك، عشية العقد الثاني للشراكة الجديدة، بأن على أفريقيا أن توحد قيادتها في تنفيذ البرنامج الجديد. ولا يمكن أن يكون هناك أي بديل آخر.

ومع ذلك، لا يمكن لشركائنا تجاهل التغييرات العميقة التي نشهدها في القارة الأفريقية، وعليهم أن يدعموا أفريقيا في شراكة منصفة، لأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا ترمز أيضا إلى نوع جديد من الشراكة أسستها البلدان الأفريقية مع بقية العالم. والعوائق التي نواجهها، فرادى وجماعات، متعددة ومعقدة جداً، وليس بمقدورنا دائماً على التغلب عليها بمفردنا. والآن هو الوقت المناسب للتذكير بالعديد من الوعود والإلتزامات التي لم يف بها بعد شركاؤنا في التنمية.

وأود أن أختتم بالملاحظة التي ألمحنا اليها جميعا اليوم. كل الدلائل تشير إلى أن أفريقيا أصبحت طرفا فاعلا أساسيا في القرن الحادي والعشرين، ويمكنها أن تساهم في عولمة عالمنا. ويرتبط مصير أفريقيا الآن بمصير بقية العالم. وهذا يعني أن المناطق الأخرى والمجتمع الدولي بأسره يجب أن تشارك في اتخاذ إجراءات محددة. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعزز أفريقيا قدرتها على المثابرة في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كي تصبح شريكا ناجحا. وهذا إلتزام لم تتنصل منه القيادة الأفريقية أبداً.

السيدة سابان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقرير الأمين العام (A/67/204) حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتقرير المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“ (A/66/169).

ونحن نقدِّر فرصة معالجتهما معاً.

إنَّ الولايات المتحدة تدعم بقوة جهود أفريقيا الجارية لإرساء نموٍّ اقتصادي واسع النطاق ومطّردٍ ومنصِف، يتيح للبلدان الأفريقية أن تحدّ من الفقر وتندمج في الاقتصاد العالمي. وقد دأبت الولايات المتحدة على دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وستواصل دعمها بصفتها الرؤيا الجماعية للدول الأفريقية والإطار الاستراتيجي للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في أفريقيا.

والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تؤتي ثمارها. وكما يشير تقرير الأمين العام، أحرزت الدول الأفريقية وشركاؤها تقدُّماً حقيقياً، بدليل تزايد النموّ الاقتصادي والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقاً لبيانات البنك الدولي التي صدرت في وقت مبكّر من هذا الشهر، من المتوقَّع لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن تشهد نموًّاً بنسبة ٤,٨ في المائة عام ٢٠١٢، أي دون تغيير كبير في نسبة النموّ البالغة ٤,٩ في المائة عام ٢٠١١، بما يعني أنها في المسار الصحيح إلى حدٍّ كبير على الرغم من الانتكاسات في مناطق أخرى. وقد انتعشت الصادرات الأفريقية بشكل جيّد في الرُّبع الأول من عام ٢٠١٢، حيث تنامت بوتيرة سنوية قدرها ٣٢ في المائة، مرتفعة بذلك عن الوتيرة البالغة ١١ في المائة، التي سُجِّلت في الرُّبع الأخير من عام ٢٠١١. وفوق ذلك، سينمو ثُلُث الاقتصادات الأفريقية بنسبة ٦ في المائة أو أكثر، وهو توجُّه طويل الأجل يستند إلى الاهتمام الشديد المتواصل من جانب المستثمرين في المنطقة، بحيث يُتوقَّع هذه السنة تدفُّقات استثمارية أجنبية مباشرة قدرها ٣١ بليون دولار، على الرغم من الظروف العالمية الصعبة.

وإننا نتَّفق مع استنتاج الأمين العام بأنَّ تهيئة الظروف لنموٍّ اقتصادي مطَّرد وشامل سيُتيح للسكّان الأفريقيين الاستفادة على نطاق أوسع من المداخيل والمستويات المعيشية الأفضل.

ولهذه الغاية، تدعم الولايات المتحدة أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نحو تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية الاقتصادية، فضلاً عن أنشطتها لتعزيز الهياكل الأساسية والأمن الغذائي والتغذية على المستويَين الإقليمي والوطني. وسيعتمد ذلك إلى حدٍّ كبير على الشراكات العامة – الخاصة النشيطة.

ولمجابهة تحدِّيات الأمن الغذائي والتغذية المُلحَّة في أفريقيا، تعهَّدت مبادرة الولايات المتحدة المُعنْوَنة ”الغذاء في المستقبل“ بأكثر من ٣,٥ بلايين دولار على مدى ثلاث سنوات، لمساعدة بلدان الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وغربها في تعزيز القدرة الزراعية الإقليمية، وزيادة استثمار القطاع الخاص في الزراعة وتحقيق تكامل الأسواق الوطنية والإقليمية لتحسين الكفاءة والقدرة على مجابهة الأزمات.

وفي مؤتمر قمَّة مجموعة الثماني في أيار/مايو، أطلقت المجموعة والقادة الأفريقيون معاً مبادرة أخرى هي ”التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية“. وهي التزام مشترَك لتحقيق النمو الزراعي المطَّرد والشامل في أفريقيا، بهدف إنقاذ ٥٠ مليون شخص من الفقر في السنوات العشر المقبلة. ولهذه الغاية، تعهَّدت شركات دولية وأفريقية خاصة بأكثر من ٣,٥ بلايين دولار للاستثمارات الزراعية والغذائية في أفريقيا. وبصورة أعمّ، تشجِّعنا جهود الدول الأفريقية لتهيئة أجواء مؤاتية للأعمال التجارية، تشمل تطوير الهياكل الأساسية. فهذا ضروري جداً لجذب الاستثمار المحلي وتشجيع قطاعٍ خاصٍ حيوي.

إننا نُحيِّي وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على جهودها، بالعمل مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، لتعزيز وضمان مثل تلك التحسينات في الهياكل الأساسية عَبْر القارّة. فهذه الأنشطة الداعمة لشراكات القطاع العامّ– الخاص تُثبِت

الاعتراف بأنَّ المساعدة الإنمائية الرسمية لن تستطيع بمفردها جنْي النتائج المنشودة.

إنَّ الشراكات العامّة – الخاصة في مجالات حسَّاسة أخرى في أفريقيا، بينها التعليم، تمضي قُدُماً بخطىً حثيثة أيضاً. وشراكة اليونسكو العالمية لتعليم الفتيات والنساء، التي شاركت الولايات المتحدة في إطلاقها، تدعم الشراكات العامة – الخاصة في معالجة التفاوتات الجنسانية وتوفير التعليم النوعي للنساء والفتيات. وقد أظهرت نجاحاً في إثيوبيا، تنزانيا، كينيا، ليسوتو، السنغال.

ونحن نتَّفق مع استنتاج الأمين العام بأنَّه يتعيَّن على عشرات كيانات الأمم المتحدة وتوابعها في بيئة محدودة الموارد أن تعمل معاً إلى جانب شركائها الأفريقيين، لاستخدام الموارد بكفاءة وفعالية وفقاً للمخطَّطات الوطنية والبرامج الإقليمية، وانسجاماً مع الرؤيا الجماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

لقد انضمَّت الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٨٦/٦٦، المُعَنْوَن ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي“، الذي اتخذ في وقت سابق من هذا العام. وقد فعلت ذلك دعماً للمبادرة ذات المُلكية والقيادة الأفريقيتين، وبخاصة في ما يتعلق بالمجالات الهامّة في الزراعة والهياكل الأساسية والتعليم والصحة وتمكين المرأة والبيئة. ونتوقَّع أن يُقدَّم مشروع قرار إلى الجمعية في الدورة الحالية، ونأمل في مواصلة التركيز على أفريقيا واحتياجاتها الخاصة.

واليوم، تتناول الجمعية أيضاً بند جدول الأعمال المُعَنْوَن ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“. والولايات المتحدة ملتزمة بمناقشة الوقاية من الملاريا ومعالجتها، بغية تحسين صحة ورفاه المواطنين الذين يعيشون في المناطق الموبوءة بالملاريا، ولا سيَّما صغار الأطفال والنساء الحوامل، وهم الأكثر تضرُّراً بهذا الداء الفتَّاك.

كما أننا نُدرك الأثر السلبي للملاريا في مداخيل الأسر المعيشية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المتضررة. ومع أنَّ عقد دحر الملاريا قد انتهى، فإنَّ الوباء مستمرّ. ويتعيَّن علينا مواصلة دعم جهود الوقاية من الملاريا ومعالجتها ومكافحتها.

إنَّ مبادرة الرئيس أوباما بشأن الملاريا وتبرُّعاتنا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا جزء أساسي من الجهد الحاسم. وهدف المبادرة هو إحداث تأثير في جميع أنحاء أفريقيا، بخفض عبء الملاريا بنسبة ٧٠ في المائة عن السكان المعرَّضين لها في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن خلال هذه المبادرة، التي تُشكِّل مكوِّناً جوهرياً لمبادرة الرئيس أوباما بشأن الصحة العالمية، نفي بالتزامنا بزيادة التمويل لمكافحة الملاريا بمقدار كبير يبلغ ٥ مليارات دولار في ستة أعوام، بدءاً من عام ٢٠٠٩. وبين العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٢، رفعت الولايات المتحدة تمويلها بأكثر من ضعفيه لتوسيع نطاق الوقاية من الملاريا ومعالجتها، أي من ٣٠٠ مليون دولار إلى أكثر من ٦٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١ وحده، حمت برمجة مبادرة الرئيس بشأن الملاريا ٥٨ مليون شخص في ١٩ بلداً مركزياً في أفريقيا ومنطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية في جنوب شرق آسيا.

والصندوق العالمي آلية رئيسية لتَشاطُر المسؤولية، وأكبر مصدر للتمويل الخارجي لبرامج مكافحة الملاريا، حيث يوفِّر ثلاثة أرباع التمويل الدولي كله. والولايات المتحدة هي أكبر مانح للصندوق العالمي، عَبْر مساهمتها بأكثر من ٧,١ مليارات دولار من مجموع ١٩,١ مليار دولار من التمويل العامّ والخاص الذي تمَّ استلامه حتى الآن. ومساهمة الولايات المتحدة في الصندوق تدعم بناء القدرات وتعزيز النظم الصحية

على الصعيد القُطري، فضلاً عن تقديم الخدمات المباشرة. ونحن نشجِّع جميع الدول المانحة والمتلقِّية على دعم الجهود العالمية لمكافحة الملاريا، من خلال مساهمات مالية كافية والتزامات سياسية أقوى.

وآخر قرار للجمعية بشأن الملاريا، ”تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة داء الملاريا والقضاء عليه في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥“ (القرار ٦٦/٢٨٩)، الذي اتخذ بتوافق الآراء في أيلول/سبتمبر، نوَّه بالتقدُّم المحرَز في أجزاء من أفريقيا في عكس مسار وباء الملاريا وبأهمية تعزيز النُّظُم الصحية. كما أقرَّ بأنَّ الاستثمارات العالمية والوطنية المتزايدة في مكافحة الملاريا قد أثمرت نتائج بارزة، وبأنَّ بعض البلدان توشك أن تقضي على الملاريا.

لكنَّ بلداناً عديدة ما زالت تنوء بأعباء ثقيلة من الملاريا، ممَّا يستدعي زيادة سريعة في جهود الوقاية منها ومعالجتها. وسعياً إلى هذا الهدف، دعا القرار الدول الأعضاء، ولا سيّما البلدان الموبوءة بالملاريا، إلى تعزيز سياساتها الوطنية وخططها العملية، بهدف النهوض بالجهود لتحقيق الأهداف المتَّفق عليها دولياً بشأن الملاريا لعام ٢٠١٥. وإننا نحثّ البلدان المتضرّرة، وبخاصة في أفريقيا، على زيادة إنفاقها المحليّ على مكافحة الملاريا، بصفة ذلك جزءاً من خططها الإجمالية لزيادة الحصة المكرَّسة للصحة من ميزانياتها الوطنية.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم إلى الجمعية العامة اليوم باعتباري شخصا كان له شرف قضاء جزء من طفولته في أفريقيا، حينما كانت أفريقيا نفسها تنمو. ولا يستند فهمي لأفريقيا على الكتب المدرسية، أو الأفلام، أو رحلات القنص. بل أتكلم من وحي تجربة شخصية. عندما كانت طفلا صغيرا يعيش في ما كان يعرف آنذاك بتانغانيقا، أتذكر بوضوح الإثارة التي رافقت الاستقلال – والرغبة القوية للشعوب الأفريقية في السيطرة على مصيرها.

تتشاطر أفريقيا وإسرائيل صلات وثيقة تعود إلى آلاف السنين. وتحكي التقاليد اليهودية والإثيوبية على السواء قصة ملكة سبأ. فبعد أن سمعت الملكة عن حكمة ملك إسرائيل سليمان، شرعت في رحلة لمدة ثلاث سنوات للقاء الحاكم الوحيد في ذلك الوقت الذي قد يضاهي ذكاءها وطموحها وقيادتها الحكيمة. وكانت القصة دلالة على أمور ستحدث في المستقبل. إذ تتحلى اليوم نساء أفريقيا بنفس الإصرار والروح. فهن رائدات ينشرن التقدم المحرز في أممهن، من الرئيسة إلين جونسون – سيرليف في ليبريا إلى وزيرة خارجية رواندا لويز موشيكيوابو والراحلة وانجاري ماتاي في كينيا الحائزة على جائزة نوبل.

إن المرأة القوية التي يتحقق لها التمكين عنصر أساسي لنجاح المجتمعين الإسرائيلي والأفريقي على السواء. وإذ أفكر في ذلك، يخيل لي أنه إذا امتلأت المناصب العليا في الحكومات العربية بالمرأة التي يتحقق لها التمكين بنفس الوتيرة، أثق أننا سيكون أمامنا اليوم حالة مختلفة للغاية في الشرق الأوسط.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مبادرة تقودها الشعوب الأفريقية من أجل أفريقيا. دعمت إسرائيل هذا النهج لأكثر من خمسة عقود. وفي عام ١٩٥٨، قامت غولدا مائير، وزيرة الخارجية الاسرائيلية آنذاك، بزيارة تاريخية للقارة. كانت إسرائيل في ذلك الوقت، في مهدها. كنا دولة نامية تواجه مجموعة من التحديات الهائلة. إلا أنها رأت أنه من الضروري تقديم المساعدة للدول المستقلة حديثا في أفريقيا. وأرسلت آلاف الخبراء الإسرائيليين في شتى المجالات – العلماء والأطباء والمهندسين والمعلمين وخبراء الري – للعمل جنبا إلى جنب مع نظرائهم الأفارقة.

ومنذ ذلك الوقت، ازدهرت أعمالنا الإنمائية وأصبحت برنامجا للتعاون واسع النطاق، يغطي مجموعة واسعة من القطاعات. ففي غانا، حسنت عيادات الرعاية الصحية

الإسرائيلية صحة الأم والطفل تحسنا جذريا. وفي السنغال، يعمل نظام الري بالتنقيط الذي أسسناه على زيادة إنتاجية المحاصيل وإثراء حياة المزارعين. وفي الكاميرون، أقام الأطباء الإسرائيليون في الآونة الأخيرة معسكر العيون الثامن، وأجروا عمليات جراحية مجانية غيرت حياة العشرات من المرضى. في كينيا أقامت إسرائيل شراكة مع ألمانيا لتحسين معالجة مياه الصرف الصحي وإدخال التكنولوجيا الجديدة في مصايد أسماك البلطي لبحيرة فيكتوريا. كما تفيد تلك الجهود سكان تنزانيا وأوغندا.

علمنا الفيلسوف اليهودي الذي عاش في القرون الوسطى ابن ميمون أننا نرقى إلى أعلى مستويات البر حينما نمنح الآخرين سبلا لإعالة أنفسهم. ويستند على هذا المبدأ نهج إسرائيل في التنمية والتزامنا بتعزيز مباشرة الأعمال الحرة في كل ركن من أركان العالم. ونعتقد أن ذلك أحد أعظم الأدوات المستخدمة لتحقيق التنمية العالمية. يمكننا استلهام التغيير من خلال العمل على تفتح الأذهان وكما قال الرئيس كاغامي رئيس رواندا إن مباشرة الأعمال الحرة أضمن طريقة لتحقق أمة أهدافها ولتكفل الرخاء لأكبر عدد من الناس. وتمكن ثقافات مباشرة الأعمال الحرة الأشخاص من ذوي المهارات والفرص من حل المشاكل من حولهم، وإطلاق العنان لموجات من الأفكار والحلول المبتكرة.

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تتعلق بدعم أفريقيا بينما تحوّل شعوبها الأفكار إلى أفعال والمشاكل إلى حلول. وباعتباري شخصا أتيحت له الفرصة لمشاهدة مباشرة لسعة حيلة الشعوب الأفريقية وعزمها، أعتقد اعتقادا قويا أن لكل مشكلة أفريقية حلا أفريقيا. وكما يقول مثل أفريقي قديم ”إذا كنت تستطيع الكلام فيمكنك الغناء، وإذا كنت تستطيع المشي فيمكنك الرقص“. فالوعد الهائل لأفريقيا واضح. وبغية تحقيق شراكة حقيقية، على أعضاء المجتمع الدولي الاستماع للصوت المميز للقارة الأفريقية، والإحساس بنبضه والاستجابة لإيقاعه.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما تود إندونيسيا الثناء على الأمين العام لتقريريه بشأن بندي جدول أعمال اليوم (A/67/204 و A/67/205).

إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا انعكاس لروح أفريقيا المتجددة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام والاستقرار الدائمين. وبالتالي، ترحب اندونيسيا وتدعم رؤية الشراكة الجديدة باعتبارها خطوة هامة تقدمية للقارة وللعالم. وبعد مرور فترة تزيد قليلا عن العقد على إطلاق الشراكة الجديدة، أحرزت العديد من البلدان الأفريقية تقدما مشجعا للغاية وجديرا بالذكر. وتمنح رؤية ذلك التقدم المحرز في أفريقيا المزيد من الثقة والأمل فيما يتعلق بما يمكن تحقيقه هناك.

وقد اتخذت أفريقيا خطوات هامة لممارسة الحكم الرشيد، وتعزيز القدرات، وتحسين أطر الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التنمية وبناء البنية التحتية. من الأهمية بمكان دعم تلك الجهود المحلية الرامية إلى زيادة صلات أفريقيا بالاقتصاد العالمي وترقيتها وإحلال سلام مستدام في القارة. كما ستستفيد أفريقيا بقدر كبير من بيئة دولية مواتية تمكن من تحقيق التنمية فيها. وتكتسي كفالة إنصاف التجارة العالمية والنظام المالي العالمي أهمية أساسية لإقامة مثل تلك البيئة.

والشراكة العالمية والدعم الدولي لا غنى عنهما لنجاح الشراكة الجديدة. إذ يتيحا لأفريقيا زيادة إمكاناتها في مجالي النمو والتنمية إلى أقصى حد. والتعاون الثنائي والثلاثي، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من العناصر الهامة للشراكة العالمية. ينبغي ألا ننسى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص وداخل القطاع الخاص تضطلع بدور هام في توسيع

نطاق قدرات أفريقيا الخلاقة. كما يجب أن يشمل الدعم الدولي التمويل من أجل التنفيذ الناجح لمختلف المبادرات المحلية.

كما يمكن لآليات أخرى الإسهام في تنمية أفريقيا. وعليه، أقامت إندونيسيا، من خلال الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا، قاعدة صلبة للتعاون واسع النطاق مع أفريقيا، وبخاصة في مجال التجارة والاستثمار والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة. وقد ساعدت إندونيسيا في بناء القدرات في مجال الزراعة والأمن الغذائي. وجرى نقل التكنولوجيا المناسبة، ونواصل العمل بالاشتراك مع عدد من البلدان في أفريقيا على تطوير حقول الأرز بالأنواع التي تلائم طقس القارة والظروف الزراعية فيها.

تقتضي ضخامة التحديات الإنمائية في أفريقيا الدعم والالتزام المتزايدين باستمرار. ولم ينحسر الخطر الذي يهدد الصحة العامة الناجم عن الملاريا وغيرها من الأمراض المعدية. لا يزال يشكل القضاء على الملاريا في معظم البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا، تحديا كبيرا نظرا لمحدودية القدرات والمعرفة والموارد. لذلك تقوم الحاجة إلى زيادة تطوير وتوسيع نطاق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك من خلال العمل في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من بين نماذج أخرى.

وتقتضي مكافحة الأمراض الوبائية مثل الملاريا قدرا كبيرا من الموارد.

تقر إندونيسيا بحتمية العمل العالمي من أجل الفعالية على الصعيد الوطني. أولا، من المهم لأي برنامج لدحر الملاريا أن يكون مرتكزا على مشاركة المجتمع. وتتمثل الأولوية الحيوية في زيادة الوعي لدى جميع العناصر الرئيسية في المجتمع بالمسائل المحيطة بالملاريا، بما في ذلك في القطاع الخاص. ثانيا، لتحقيق نتائج مثالية، لا بد من أن تكون أهداف برامج القضاء على الملاريا واضحة ومحددة وتنفذ في أوانها. ثالثا، للحيلولة دون مقاومة الملاريا للعلاج، يجب تناول العلاجات المضادة للملاريا على نحو صحيح تحت إشراف موظفي الرعاية الصحية. ويجب أن يتمكن مرضى الملاريا من الحصول على تشخيص جيد وتناول العلاج في وقت مبكر. وينبغي أن تكون العلاجات المضادة للملاريا آمنة وعالية الجودة، وأن يكون بمقدور جميع الذين بحاجة إلى تلك العلاجات الحصول عليها. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي التشجيع على الشراكات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الشراكات العامة والخاصة وتعزيزها لتحقيق عالمٍ خالٍ من الملاريا.

أما على الصعيد الوطني، فقد اتخذ بلدي التدابير اللازمة لجعل إندونيسيا خالية من الملاريا بحلول ٢٠٣٠. وبمناسبة الاحتفال بيوم الملاريا العالمي في نيسان/إبريل، أطلقت إندونيسيا الشراكة الوطنية لدحر الملاريا والتي تؤيد خطتها الاستراتيجية الوطنية للملاريا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

ومما يشجع إندونيسيا أن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/67/205) يقدم إشارات واضحة للعُرى التي تربط بين حفظ السلام وبناء السلام. ويشدد أيضا على إحلال السلام الدائم في المنطقة من خلال منع نشوب الصراعات. وإندونيسيا ليست نصيرا ومؤازرا قويا لحفظ السلام وبناء السلام ومنع نشوب الصراعات، بل هي أيضا مساهم رئيسي في مختلفة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بمرحلة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فتقوم إندونيسيا بعمل داخل لجنة بناء السلام وخارجها. ونقوم بتنفيذ تدابير منع نشوب الصراعات في الوطن وفي رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ويسرنا أن نلاحظ أنه على الرغم من أن التقرير موجز، فهو يحتوي على معلومات عن تقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (A/66/311)، التي تستخدم بوصفها أدوات إرشادية في تنمية القدرات لتعزيز الصلة بين التدخل الإنساني والتنمية، ومنع نشوب الصراعات. ومن خلال متابعة

تقرير الأمين العام، ثمة برنامج قيم ينص على دمج تحليل الصراعات وبناء السلام في برنامج إنمائي منتظم.

تشدد إندونيسيا على دعم مبدأ الملكية الوطنية، وخاصة في مشاركة لجنة بناء السلام مع ستة بلدان تابعة لتشكيلاتها القُطرية، والعديد منها أحرز تقدما في بناء السلام على الصعيد الوطني. ونشيد بمثابرتها وتركيزها على النهوض ببناء السلام في بلدانها، والعمل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

من المهم الإبقاء في الأذهان أنه يجب منح أفريقيا فرصة لإيجاد حلول تتناول بالتحديد الحالة الخاصة بها. ونعتقد أنه لا بد للدعم الإنمائي المقدم من المجتمع الدولي إلى أفريقيا أن يكون كافيا ومستداما. فأفريقيا تستحق هذه الشراكة للتغلب على الصعوبات التاريخية التي تواجهها وتمكنها من التمتع بالحريات التي تنعم بها الدول الحرة.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم تأتي في مرحلة حرجة تمر بها القارة الأفريقية. يصادف هذا العام الذكرى العاشرة لتشكيل الاتحاد الأفريقي، ومنذ يومين فقط شهد الاتحاد أول امرأة على الاطلاق تتولى منصب الرئاسة للمنظمة.

قبل نصف قرن تقريبا أُنشئت منظمة الوحدة الأفريقية مع ولاية رئيسية لتحرير القارة من ويلات الاستعمار والإمبريالية والفصل العنصري وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية. إن إنهاء استعمار أفريقيا وتحريرها لم يأتِ على طبق من فضة ولكنه تحقق بالنضالات الشجاعة التي خاض غمارها الناس العاديون والأبطال من أبناء القارة.

وحيث أن بلدانا عديدة حققت الاستقلال، فقد حققت في نهاية المطاف، الانتقال الديمقراطي، وفي عام ١٩٩٤، بدأت حقبة جديدة في جنوب أفريقيا، مما أصبح من الحتمي لمنظمة الوحدة الأفريقية أن تتحول وتطالب مجددا بمكانها الصحيح في الشؤون العالمية. لذلك، مع تشكيل الاتحاد الأفريقي بدأت البلدان الأفريقية النظر في طرق جديدة للتصدي للتحديات المعقدة المتمثلة في الفقر والتخلف والصراعات التي تواجه القارة.

لقد أنشأ الاتحاد الأفريقي هيكل السلام الأفريقي الذي يهدف إلى المشاركة في منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. إن الهيكل الأفريقي للسلام والأمن يشمل آليات من قبيل مجلس السلام والأمن، والنظام القاري للإنذار المبكر، وفريق الحكماء وتعزيز القدرة على الوساطة، والقوة الاحتياطية الأفريقية، وإطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع. وينشئ الاتحاد طائفة عريضة من القيْم والقواعد الأساسية التي تهدف كلها إلى المشاركة في عملية منع نشوب الصراعات وحلها وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

أما على الجبهة الاقتصادية والإنمائية، كان من الحيوي أن تأتي القارة بنهج جديد لتحديد علاقاتها مع العالم. وفي ذلك السياق وفرت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا دينامية ورؤية جديدتين لخطة أفريقيا للسلام والتنمية. وقد أبرزت استعداد أفريقيا وقدرتها وتصميمها على تولي زمام مصيرها بالكامل. إن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كونها أفريقية الملكية ويحفزها مخطط للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل مستقبل القارة، لقيت ترحيبا لدى المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الجمعية العامة. لذلك السبب، ينبغي مواصلة الجهود المتضافرة لكفالة تنفيذها الناجح في الميدان من جانب الشركاء الأفريقيين والدوليين.

يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره المخلص للأمين العام على تقاريره عن المسائل الجاري مناقشتها اليوم والتي تؤثر بأفريقيا، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/67/204)، وأسباب النزاع في أفريقيا (A/67/205) والملاريا. وعلاوة على ذلك، نود أن نكرر مدى أهمية تقديم الدعم

للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ونقر بأن الشراكة الجديدة لا تزال تمثل مخططا حيويا لتنمية أفريقيا.

قامت البلدان الأفريقية، من خلال الاتحاد الأفريقي وبصفتها الوطنية، ببذل جهود لضمان تهيئة البيئة اللازمة المفضية إلى نجاح الشراكة الجديدة. أما على الجبهة السياسية، فإن البلدان الأفريقية تتمسك بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كنهج إيجابي وابتكاري لتعزيز الحكم الصالح. وفي ذلك السياق، انضم ٣٠ بلدا أفريقيا إلى تلك الآلية، وقام ١٢ بلدا منها باستعراضات الأقران.

أبرزت عدة تقارير للأمم المتحدة حقيقة مؤداها أنه من غير المرجح للأغلبية من البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء أن تحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وهو الموعد المحدد للوفاء بها. ويتعين على المجتمع الدولي العمل مع البلدان الأفريقية لضمان بذل جهود متضافرة لتحقيق تلك الأهداف. وفي ذلك السياق، يمثل دعم الشركاء الدوليين للشراكة الجديدة جزءا لا يتجزأ من ذلك النجاح. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تواجه البلدان نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ينبغي للشركاء الدوليين الاستمرار في العمل مع البلدان الأفريقية لكفالة ترجمة تلك الالتزامات بالشراكة الجديدة إلى نتائج على أرض الواقع.

بعد تقييم مستوى ومعدل نجاح التعاون داخل الشراكة الجديدة، لا يوجد لدينا أدنى شك في أن الشراكة الجديدة قد قدمت مساهمة هامة في الإسراع في وتيرة التنمية في البلدان الأفريقية وتعزيز شراكتها والتمتع بمنافع المنظومة الاقتصادية العالمية. وبفضل مساعدة برنامج الشراكة، حظيت الاقتصادات في أفريقيا بفرص من أجل التجارة والاستثمار مع بعضها البعض وأدت دورا هاما في تقاسم خبرتها ودرايتها. إنها تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة أحداها الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الدولية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية ليتسنى ضمان التنمية المستدامة لجميع البلدان.

تؤكد جنوب أفريقيا من جديد دعمها للدعوة من أجل تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في زيادة التعاون مع الشراكة الجديدة. وفي ذلك الصدد، من الحيوي أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي يدا واحدة لتعزيز رؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ونعتقد اعتقادا قويا بأن مكتب المستشار الخاص لأفريقيا يقوم بدور خاص وحيوي في ذلك الصدد.

في شباط/فبراير ٢٠١٠، انعقدت الدورة العادية الرابعة عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي وأنشأت وكالة الاتحاد الأفريقي المعنية بالتخطيط والتنسيق في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها هيئة فنية تابعة للاتحاد الأفريقي ومدمجة إدماجا كاملا في برنامج الشراكة في هياكل وعمليات تابعة للاتحاد الأفريقي. وقد دخلت الشراكة الجديدة مرحلة التنفيذ.

كما أن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أمر بالغ الأهمية في سياق متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) والنظر في شواغل القارة، بما في ذلك حالات الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي. ويلزم إدراج الأولويات الإنمائية لقارتنا، الملحقة بالشراكة الجديدة، في جدول الأعمال الإنمائي الجديد.

وأيدت الدورة السادسة عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي سبعة مشاريع إقليمية للبنية التحتية، تغطي مناطق للاتحاد الأفريقي الخمس، وكلها يناصرها رؤساء الدول والحكومات في إطار المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية. وتعتزم المبادرة الاضطلاع بالقيادة لبدء اتخاذ تدابير إستراتيجية وحفازة لدعم الترابط المادي فيما بين المناطق والدول المختلفة في أفريقيا. وستيسر التدبير حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص وعوامل الإنتاج والاستثمار، بغية تعزيز إدماج القارة في المنطقة الاقتصادية العالمية.

إن جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، هو رئيس المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية. وينبغي للأمم

المتحدة، من جانبها، أن تواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، بمساعدتها البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على المضي قدما في تنفيذ جدول أعمال القارة للتكامل والتعجيل بإنشاء منطقة للتجارة الحرة للبلدان الأفريقية. ويمكن لمثل ذلك الدعم أن يشمل إجراء التحليل الفني والبحوث وبناء القدرات في مواءمة النظم وحشد الدعم والموارد في مجالات تسهيل التجارة والنقل والبنية التحتية.

ويتفق وفد بلدي مع تقرير الأمين العام في انه ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يفوا بالتزاماتهم القائمة بزيادة كمية المساعدة الإنمائية وفعاليتها.

ونحيي الأمين العام على اختياره الملاريا باعتبارها إحدى أولويات فترة ولايته الثانية. وأود أن أشيد بالعمل الذي أنجزته الشراكة من أجل دحر الملاريا؛ وتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا؛ والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بالملاريا؛ والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والشركاء الآخرون، بمساعدتهم في مكافحة الملاريا.

ونحن ملتزمون بزيادة استثماراتنا المحلية لمكافحة الملاريا وبدعم الكتل الإنمائية الاقتصادية دون الإقليمية لتحسين التنسيق والتعاون مع جيراننا في القضاء على الملاريا عبر الحدود. وفي ذلك الصدد، نناشد شركاءنا الإنمائيين استكمال مواردنا الوطنية ودون الإقليمية في مكافحة الملاريا ومساعدتنا في بناء القدرات للمحافظة على المكاسب التي حققناها حتى الآن.

وللمحافظة على الزخم الذي تحقق، يلزم أن نعجل بتدابير مكافحة الملاريا عبر الحدود، وتعزيز المراقبة الفعالة للملاريا حالة بحالة لفحص السكان المصابين بالطفيليات وتوفير العلاج للشفاء ولوقف المزيد من الانتقال. إضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى توسيع بحوثنا عن الملاريا بالتركيز على استحداث أدوية جديدة، مثل المركب قيد التطوير الذي أعلن مؤخرا في جامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا.

ولا تزال جنوب أفريقيا تؤيد استخدام مادة دي دي تي للرش الموضعي للأماكن المغلقة إذ أنها اثبت فعاليتها في العديد من المناطق وأسهمت في تدن هائل في الإصابات بالملاريا في البلد. وتسهم البلدان التي تختار استخدامها إسهاما مباشرا في التصدي لأسباب المرض وليس مجرد التعامل مع آثاره. ولذلك، ريثما يحل وقت ليتوفر للبلدان النامية بديل فعال ومعقول التكلفة لمادة دي دي تي، ينبغي السماح باستخدام الرش الموضعي للقضاء على المرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د-٢٠) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ ومقرر الجمعية ٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد مایاكي (الاتحاد الأفريقي) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أود أولا أن أعرب عن أحر تهاني للسيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأنا واثق بان تجربته وطاقته ستسهمان في تعزيز التعاون العالمي المجدي والدعم المستمر لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ جدول الأعمال الأفريقي.

وتكتسي مناقشة الجمعية العامة أقصى أهمية للتنمية في أفريقيا، لا سيما في التوصل إلى تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. وفي الإسهام للمناقشة، أشير إلى انه خلال العقد الماضي، اضطلعت الشراكة الجديدة بدور بالغ الأهمية في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد من خلال برامجها الرائد، الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وتلك الآلية للرصد فريدة في العالم للنهوض بالحكم الرشيد وأفضل الممارسات فيما بين الأقران السياسيين.

وألهمت الشراكة الجديدة منذ قيامها إنشاء أطر للسياسات القطاعية وبرامج لتوجيه النهضة الأفريقية. وعلى وجه الخصوص، اعتمد الاتحاد الأفريقي البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، وبالتالي مما ساعد في تغيير سبل كسب الرزق للشعوب الأفريقية.

إن تطوير البنية التحتية أمر رئيسي لتحقيق النمو المستدام والتكامل الإقليمي في أفريقيا. وبإبداء الالتزام السياسي، اعتمد القادة الأفارقة مؤخرا المبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية بغية الإسراع بتنفيذ سبعة مشاريع إقليمية. وتتمثل الأهداف المحددة للمبادرة الرئاسية في إنشاء ٣٧ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق الرئيسية، و ٣٠ ٠٠٠ كيلومتر من السكك الحديدية و ١ ٦٠٠ كيلومتر من خطوط الكهرباء المترابطة، ضمن أمور أخرى، بحلول عام ٢٠٤٠. والأثر المتوقع هو تسهيل تنقل الأشخاص والسلع والخدمات في جميع أنحاء القارة. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، باعتبارها الكيان المنفذ للمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، صوب تسهيل وتنسيق الممرات الإنمائية، وتعزيز الطاقة المستدامة وتوسيع الاقتصاد الرقمي لأفريقيا.

وتشكل الزراعة والأمن الغذائي مجال تركيز رئيسي للشراكة الجديدة. ومن خلال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، الذي سيحتفل بمرور ١٠ سنوات من عمره في عام ٢٠١٣، نقوم بتعزيز تخطيط الاستثمار في الزراعة لزيادة مشاركة القطاعين العام والخاص. كما نقوم ببناء دعم الشراكة اللازم من خلال مبادرة تعزيز التغذية والتحالف الجديد من أجل التغذية والأمن الغذائي التابع لمجموعة العشرين بغية بلوغ الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية. ولتحقيق غاياتنا، نتعاون بفعالية مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصارف التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص بغية تنفيذ برامج الشراكة الجديدة.

إن أفريقيا مصممة على مواصلة إصلاحاتها للاقتصاد الكلي والسير في طريق النمو. وفعلا، حققت أفريقيا نموا مثيرا للإعجاب خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية، مسجلة معدلات نمو تزيد على ٥ في المائة سنويا. ولا تزال القارة تتجاوز متوسط النمو العالمي، وهي بالتالي تظهر اتجاها اقتصاديا مؤاتيا. ولكي تواصل أفريقيا خطتها للتحول، فإنها ملتزمة بالمضي قدما نحو تحقيق نمو ثنائي الرقم يكون شاملا وعادلا على السواء.

وأحد العوامل الأكثر أهمية في تغيير المشهد الإنمائي هو أهمية الموارد المحلية لتنميتنا. وفي ذلك السياق، أكد قادتنا على أن حشد الحكومات الأفريقية للموارد المخلية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ المشاريع الإقليمية التي حددت باعتبارها أولوية من خلال الشراكة الجديدة. وفي ذلك الصدد، تتعاون الشراكة الجديدة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الأفريقي بغية التوصل إلى إنشاء آلية مناسبة لحشد الموارد المحلية واستخدامها. كما نعمل مع أصحاب المصلحة بشأن خفض التدفقات المالية غير المشروعة، التي تشكل استنزافا هائلا لموارد أفريقيا.

وفي الماضي القريب، عكفت أفريقيا على تقليل الحواجز التي تعوق التكامل الإقليمي، ولا سيما أمام التجارة في ما بين البلدان لأفريقية. واليوم، فإن القارة توفر بيئة مواتية بقدر أكبر للقطاع الخاص والاستثمار. وفي عام ٢٠١٠، بلغ إجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي أكثر من ٥٥ بليون دولار، وهو خمسة أضعاف ما كان عليه قبل عقد من الزمن. وفي عام ٢٠١١، جمعت الشركات القائمة على رأس المال الخاص ١,٥ بليون دولار لتنفيذ مشاريع في القارة. ويتمثل عنصر رئيسي في هذا التحول في أن استثمارات القطاع الخاص الأفريقي ذاته في القارة قد زادت.

ومن خلال الاتحاد الأفريقي، عملت القارة بنشاط مع المجتمع الدولي في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠). ونشيد باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠

(القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) وتأكيدها على أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) هي الإطار الأفريقي للتنمية المستدامة. ونرحب كذلك بالدعوة الموجهة إلى المجتمع الدولي لكي يعزز دعمه ويفي بالتزاماته للنهوض بالعمل في المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

ونأمل أن نرى تنفيذ إطار العمل، مع استخدام المؤسسات الإقليمية باعتبارها آليات للمتابعة. ونؤكد استعداد النيباد للعمل مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره لتحسين تماسك وتنسيق برامج وسياسات التنمية المستدامة. ومشاركة المرأة والشباب والفئات الأخرى من أصحاب المصلحة في هذه العملية أمر بالغ الأهمية أيضا.

واليوم، ونحن نحتفل باليوم الدولي للقضاء على الفقر، تؤكد النيباد مجددا التزامها الراسخ بمكافحة الفقر في أفريقيا. وقد أحرزت البلدان الأفريقية عموما تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أنه لن يتم تحقيق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ويجب أن تراعي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استدامة النمو والتنمية في أفريقيا. ومن ثم، فإن النيباد، بوصفها البرنامج الرئيسي للاتحاد الأفريقي، ستعزز أهداف التنمية المستدامة التي تجمع بين الحلول الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أهداف التنمية المستدامة ستطلق العنان لإمكانات أفريقيا لتحقيق طموحها بوصفها ركيزة للنمو العالمي.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أشيد بنوعية علاقتنا مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في ظل القيادة القديرة للسفير ماجد عبد العزيز. ومن الضروري أن يواصل المكتب القيام بدوره الرائد في دعم تنفيذ النيباد من خلال المنبر العالمي للأمم المتحدة. وبالمثل، فإن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى تقوم بدور حاسم في دعم النيباد على مر السنين. وسنواصل العمل من أجل توطيد شراكتنا مع المجتمع الدولي، الممثل هنا في الأمم المتحدة.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن ما يلي في ما يتعلق بأعمال الجلسات العامة:

أرجئ إلى يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر النظر في البند ٣٨ من جدول الأعمال، ”الحالة في أفغانستان“، الذي كان من المقرر النظر فيه يوم الخميس، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالإضافة إلى ذلك، أرجئت إلى يوم الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر المناقشة حول البنود التالية: البند ١٤ من جدول الأعمال، ”التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما“؛ والبند ١١٣ من جدول الأعمال، ”متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية“؛ والبند الفرعي (أ) من البند ١١٨ من جدول الأعمال، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، والبند الفرعي (ب) من البند ١١٨ من جدول الأعمال، ”دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية“؛ والبند ١١٩ من جدول الأعمال، ”إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات“، وهي البنود التي كان من المقرر مناقشتها يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيراً، سيجري الآن النظر يوم الخميس ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في البند ١١٧ من جدول الأعمال، ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“، والذي كان من المقرر النظر فيه يوم الاثنين ٣ كانون الأول/ديسمبر، وذلك إلى جانب البند ٣٠ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس الأمن“، في مناقشة للبندين معا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.